سید علی زاده علی شرح الدیباجه

فی نوبة العبد عبد الحلیم الفرنی الحقیر
عفی عنه

طوغریدر
برنك خطبه سی
متروکدر

٤١٠

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: AMCA ZADE NÜSEYİN PAŞA
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 410

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصوره بحقيقته كل من يجد في اكتسابه
باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه
وما قيل انه حاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من اتى بحده فليس بشيء لخلوه
عن هذه الفايدة اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان على ان فيه ايهام
جواز التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهو بط ولا يحصى اي لا يضبط عدد نعمه
عاد في الكشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عددها فالاحصاء
ههنا استعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله تع اسرى بعبده ليلا حار
اي صار متحيرا في بحار عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام ونار اي صار مستنيرا بانوار
احسانه اشباح جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على من لم ير اي لم يبصر فلا يقتضي
الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتين ما بقي من رسم الشيء للكفر الا طمسه ومحاه
من المحو عطف تفسيري في مختار الصحاح الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس و
طمسه غيره من ضرب فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زايدة مؤكدة
للنفي اي ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح عفى المنزل اندرس
وانمحى وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عد انتهى فهذه القرينة مؤكدة لما عطف
عليه بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء او بالهداية للناس
فان هدى يجيء لازما ومتعديا والنور اي بالنور الذي كان يتلألأ في جبهته او بنور
الاسلام الذي طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بيمن مقدمه بالفتح والسكون
مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي ينشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع على انه
فاعل منشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة
سببية لمحمد اي صفة جرت على غير من هي له والصلوة على آله الكرام جمع كريم واصحابه

العظام

العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او حسية
بناء على ان الديباجة هذه متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة
كتاب المصباح في مختار الصحاح الديباجتان الخدان فكان ما ذكر في اوايل الكتب خدها
ووجهها فلذلك سمي بالديباجة ماخوذة من غرايب فوايد المفتاح وابتدئ انا اولا
نصب على الظرفية اي قبل اعراب الديباجة باية من كتاب الله تع تبركا وتيمنا وعرف
الآية بانها طايفة من القران المبين اولها وآخرها توقيفا يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها
طويلة كانت او قصيرة وبيت بالجر اي ابتدئ ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا
اي حذاقة في باب الاعراب واعتيادا عليه يقال مرن على الشيء من باب دخل تعوده
واستمر عليه كذا في مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدئ من الله بحبل الرشاد
اي متمسكا بحبل الرشاد كاينا من الله وقدم الحال اعني من الله على ذي الحال المجرور و
هو حبل الرشاد وان لم يجز في الاصح للسجع في الافعال اعتصم به تمسك وما وقع في
بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب اللغة التي رايناها فانه الهادي
الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما بان شغلي
الى غير هذا مبذول والعذر اي الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الآية فقوله تع قال
رب اني لا املك الا نفسي واخي وفي الآية قال فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى عم
رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة
اي اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وهو
الاكثر في الاستعمال اذا لم يلزم من اسكانه اجتماع الساكنين وجاز فتحه كما جاز في غير
النداء وجاز حذفه ايضا اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف في غير النداء قليل الا في الفواصل
والقوافي لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء وانما هو لتوجيه
المخاطب فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله الفا ايضا لانه

نوع من التخفيف ولا يكاد يوجد نسخة منذا الابدال زايدًا في غير النداء ونحو قولهم يا ربّا
تجاوز عني وعليه قوله عم انفق بلا ابغير تنوين اى يا بلالي اصله يا بلالي فحذف يا وقلب
ياء المتكلم الفا واتى بما روى مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس بمنزلة الحلّ
فرعون موسى فليس فيما نحن بصدده ما لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقبلها
الفاء المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في
يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا منذا ما قالوه فعليك به فانه ينفعك في مواضع شتى ومحل ربّ بدون الياء المحذوف منصوب لانه مفعول
به لان معناه اريد واعني ربّ ويا ربّ مع ساقتها اى آخرها وغايتها يقال
ساقة الجيش اى مؤخرها يعني ان قوله يا ربّ مع قوله اني لا املك الا نفسي واخي في
محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع
المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم
يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المعرب وهذا مشهور لا ستر
بالضم لا يستتر به اى لا تشكل فيه وهذه الجملة اي جملة يا ربّ مع ساقتها ليست بواقعة
موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اى مقول القول الذي قصد به الحكاية
جملة محكية مستقلة ليست الا ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول بمعنى الحكاية لانه
ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لغظ يقال
متصلة بالاستثناء في الكثرة لنفي الاثم والخطاء الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع
خلافه نحو ما جاءني القوم او جاءني اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا ربّ فان
كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكأنه قال
ايها المستمع اعلم اني ادعو الله تع يشهد لكلامي انه حق والاستشهاد صدق وقد يقال
قد جرت العادة باستعمال هذا اللغظ فيما في ثبوته ضعف فكأنه يستعان بالله تعالى

واصله يا الله امّ اى اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل
الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال مهما بمعنى ذكر وقبل
هذا يأبى قولهم قولنا ضربا مصدر وغير ذلك لكن ح لا يكون الجملة واقعة في مقول
القول المذكور بل يكون مقول ذكر والكلام فيما اى في جملة وقعت فيه بل جوابه
الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني
انا لا نم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية
عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار
حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل النصب لكونه مقول
القول يأبى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل
النصب ولهذا عدوها احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب حين قسموا
الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل من الاعراب وينبغي بذلك قولهم ان
مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظة منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت
قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد في
جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا بدل على
هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان
المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرأ على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون
الا لغظا مفردا لا جملة فحينئذ يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلوب من رام الشيء طلبه
كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اى كلام القول المذكور منظور فيه قول النحاة
ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى
نحو يا ربّ فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان المنادى
هو الاسم المطاقبال باحدى حروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح

قوله وجوابهم مبتداء خبره قوله مرتب اى جواب النحاة بان النداء فى تقدير الفعل كما مر
حيث قال لان معناه اريد او اعنى رتب فيكون مركبا من فعل واسم فريف مبطل
بانه لو كان فى تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذى قدر به
النداء مثل اريد او اعنى او ادعو كذلك اى محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة نصب
على انه مفعول له لهم ان الملازمة فى قوله لو كان فى تقدير الفعل لكان محتملا للصدق
والكذب ممنوعة وانما تصدق تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا او
صوتا لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء
كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها كبعت واعتقت من الاخبارية الصيغ
وزوجت فانه اى لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فان
بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اى مرة وللاخبار عنه اخرى صيغة لمحذوف
اى تارة اخرى فى مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اى مرة بعد مرة والجمع
تارات وتير كعنب وربما قالوا فعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها
فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل فى مرة مرة فى قولك ضربته مرة وكذا
لفظا ادعو تارة يستعمل لانشاء النداء اى لابتدائه وانشائه بهذا اللفظ وتارة اخرى
للاخبار عن الدعوة الآتية فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم فانه وضع لاظهار
مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله
وهو اى مدلول بعت صدور البيع منك فى الزمان الماضى او لاثبات مدلوله لعطف
على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك لضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله
وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالى يكون
لاثبات صدور البيع منك الآن قالوا هذا القطع مبنى على الفتح بناء لازما اما لمشابهة اسم

الاشارة

الاشارة تارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما لمشابهة الحرف بلزومه
فى اصل الوضع وتيرة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر وتكون فى الاستعمال مع
لام التعريف وساير الاسماء تكون فى اول الوضع نكرة ثم تتعرف وتتنكر ولا يبقى على
حال فلم تتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا فى شرح اللباب
وهذا المذكور من قولنا اما لاظهار او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان
يريد ان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهرا الاخبارات الاستقبالية
والحالية لكن يتناولها فى التحقيق لان معناه هذا المذكور وذلك لان معنى قولهم
الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق فى نفس الامر من النسب فى احد الازمنة من قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات
الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا ونقول انه ليس من قبيل التعريفات
الماوية بل من قبيل المالحات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض
عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اى نفى ما ثبت على المعنى المذكور
فيدخل نحو لا يضرب ومايضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اى لم يوجد بعد كطلب الفعل
فى الامر وطلب تركه فى النهى فانهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهى وهذا اللفظ موجد
له فهذا اى قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قول اصل المعانى اى قول
علماء علم المعانى والبيان اما ان يكون نسبة الكلام خارج تطابقه اى تطابق تلك
النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه فخبر والا اى وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه
او لا تطابقه فالا ههنا ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء وبيان
ذلك ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان يحكم ذاك
او بالنفى بان يحكم ليس ذاك فمع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة لابد ان يكون
بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين

او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما
في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع
بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد
له فالبحث طويل الذيل اي كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار و
الانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله ما نحن فيه فالاولى الرجوع الى ما
نحن فيه من اعراب الآية الكريمة اني ان حرف من حروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير
المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله
مستتر اي منوي فيه وهو انا الا حرف استثناء هنا وانما قال هنا لما عرفت انه قد
يكون مركبا من ان ولا وكذا قد تكون صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور
محلا لاضافة النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا
على رأي الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا وللاشارة الى
المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف
المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان
الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك
اي بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة
والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل هنا وهو
لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما يسمى هذا الاستثناء اي المستثنى
مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له اي هيئ للمستثنى العامل الذي
قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل
على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب

المستثنى

المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى ويسمى اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل و
المفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاءني الا زيد حكمنا بانه فاعل لجاء وهو في الحقيقة
بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قام هند ومما ينبغي
ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت
الا بزيد وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تأديبا وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا
تمشي الا وزيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه
هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين وفيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة
رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اي جزء منه ولا محل
له من الاعراب لان الكاين في محل النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا جزؤه على
ما صرحوا عليه واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف
وفيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي
تجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي آض ايضا اي رجع رجوعا اما ان يكون
مبتداء وخبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتداء محذوف اي ومثلي اخي
وانما حذف المبتداء او الخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان فان قلت
كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا قلت المضاف مقدر
اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة
من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها او عطف
على فاعل لا املك لوجود الفاصل وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان الضمير المرفوع
المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو

عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل وينفصل بفاصل
قبل العاطف وبعده فلم يجوزوا العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل
ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيد
فيحصل له نوع استقلال هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان
كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية
الشريف لشرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل بحيث يطول الكلام قد يغني
عما سوا الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امرأة بحذف تاء التانيث
من حضرت والحافظوا عورتها بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون فاغناؤه
عما ليس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا نفه او يضمر ان ويقدر
له الخبر يرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة
الملغاة عن العمل على ما سوا الاغلب لغوايته الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخي لا
يملك الا نفه فيكون عطف جملة على جملة اني لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث
ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا على
جملة اني لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة اني لا املك لكن الظاهر
من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرضه له في الموضعين اي في هذا
الوجه وفي رابع وجوه النصب التي سيأتي ان يذهب الشارح الى ما ظن من انه
من قبيل عطف المفرد على المفرد والثاني ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء
ايضا فيكون ما بعدها مرفوعا مبتداء او خبر مبتداء محذوف ويفرق هذا الوجه عن
الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء وفيه اي في الوجه الثاني وجوه
ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف لو قال
بدل قوله الثاني الخ او الواو للحال عطفا على قوله والواو للعطف وجعل الوجه الثاني

كون

كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط اقساما كما لا يخفى
الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا لانه اما عطف على نفسي المنصوب على
انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان اي على محل المنصوب المعتبر بعد دخول
ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع على ان يكون الواو بمعنى
للعطف ولو اخر هذا الوجه عن ما في وجوه النصب وقدمه عليها لكان اولى
كما لا يخفى او يضمر ان المشددة ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفه ليكون
عطف جملة على جملة اني لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اي
وحق اخي هذا تصوير للمعنى الا ان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو
على وجوه ايضا لانه اما عطف اخي على الضمير المجرور اعني الياء المحذوف من ربي اجتزاء
بالكسرة اي ورب اخي او لعطفه على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل وفيه اي في هذا
القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعف يعلم في
موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان
الجار حرفا كما في مررت بك وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة وذلك لان المجرور متصل
بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف
الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد به ويعطف بالمرفوع المتصل خلاف القياس او
لعطف نفس المحذوف على نفس المذكور حملا على حرف المضاف اي ونفس اخي والباء
بالجر عطف على قوله حذف المضاف على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه في الاعراب كقوله تع واسئل القرية بالنصب اي اهل القرية
كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله اي الشاعر وسوابور او اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا اي كل نار المحزة في اكل امرئ للاستفهام الانكاري
وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وتوقد بضم الدال

وانما قال عند الجمهور لانه اضطراب وفاعله
مستتر عند الاخفش

اصله تتوقد فحذف احدى التائين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر وسوانها مجرورة
معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه المذكورة فى اخى ثمانية عشر هكذا فى النسخ
التى رأيناها حاطر آ والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة ههنا ليست الا
سبعة عشر كذا اعراب هذه الآية فى كتب التفاسير بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اى
اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقته اى بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب
الآية الكريمة شرع فى اعراب البيت فقال واما البيت فكقول ابى الطيب من طلب
المجد فليكن كعلى يهب الالف وسويتبسم اعرابه من اسم موصول يجئ للعاقل غالبا
على عكس ما عرفوع المحل للابتدائية طلب صلته وسيجئ كل زيادة فى تحقيق مباحث الصلة
المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء ههنا ما سوى عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل
الفاء فى خبره عند سيبويه ويدخل عند ابى حسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فاعلا
خلاف بينهما فى الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او لمشابهة للشرط
فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثانى وتلك المشابهة بان
يكون ذلك المبتداء موصولا او نكرة موصوفة لابهامها كلمات الشرط والصلة
او الصفة فعلا كاشرط الكلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بالفعل على الاصح فصار الخبر
كالجزاء الذى يدخله الفاء وهذا دليل على انه ادنى من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء
فى الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وتجرد تلك المشابهة لايكون مشتملا على معنى
الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وسوليت ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان و
ان ولكن على راى صاحب العباب شارح اللباب لان نواسخه تؤثر معنى فى
الجملة والمؤثر معنى لايدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر كالشرط الا ان هذا
المبتداء لما لم يكن مؤثرا بغريق فى الشرط جاز ان يدخله ما لا يؤثر معنى فى الجملة كان و
ان ولكن كذا فى العباب شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر المبتداء

الذى سومن بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتداء اسم موصول وصلته فعل وكلما
كان المبتداء كذلك جاز دخول الفاء فى خبره كما سيجئ بعد هذا وعد بلا وفاء وكان انما
قال كان فى فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضى والمشتق متضمن لما اشتق منه
فان قلت الناسب ان يقول وليكن فى فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت
بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين بالنسبة الى كان
دون غيره فان قيل لم قال اما تامة بالتاء مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة
كان فان قيل ما فايدة تاويل بلفظ بالتاء قلنا زيد التاء فى مثاله ليفيد وحدة اللفظ
ان كانت لفظة كان ناقصة فكعلى خبره اى فليكن الطالب للمجد مثل العلى وان
كانت تامة فكعلى حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان اولى وصفة
لمصدر محذوف اى كونا كائنا كعلى انما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع فاعله
مستتر فيه عايد الى على فيه نظر لان رجوعه الى على لايستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان
بعد الخبر فالاولى ان يقول عايد الى على او الى الطالب الالف نصب على انه مفعوله و
محل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال
من على على قول من جوز الحال من غير الفاعل والمفعول او محلها رفع على انه خبر مبتداء
محذوف اى سواى على كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال اى على يهب لكان اولى
للا يلزم رجوع ضمير يهب الى الضمير اعنى سوا وصلة حذف موصولها اى كعلى الذى
يهب الالف والصلة مع الموصول فى محل الجر لكونها صفة على او جملة مستانفة وعلى
هذين الوجهين الاخيرين لامحل لتلك الجملة من الاعراب لان الجملة التى وقعت صلة او
مستانفة من الجمل السبع التى لامحل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا
عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعنى لما قال فليكن كعلى كانه قال قائل ما شانه
اى امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وسويتبسم الواو فى وهو للحال وسو مرفوع

المحل على الابتداء ويتبسم خبره وفيه ما مر من ارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى والجملة
الاسمية اعني المبتداء مع خبره في محل النصب للحالية وهذا القدر كاف من الاقوال
والله اعلم بحقايق الاحوال وقد حان اى قرب وقت الشروع الى اعراب هكذا وجدنا
النسخ لكن المشهور تعدية الشروع بفي دون الى ديباجة الكتاب اى المصباح
بعون الله العزيز الوهاب لكن لابد البد الفراق ومنه قولهم لابد من كذا كانه
قيل لا فراق منه لنا اولا من بيان امور اربعة كاينة في حث بفتح الحاء التحريض و
الاغراء طالبي النحو قوله على قراءته متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر
قراء الامر الاول من تلك الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيانه اى بيان ذلك
الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب
فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اى المقدمة الاولى وهي قوله انها
يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اى توحيده
الكامل النافع في الآخرة والاولى موقوف على تصديق النبي عم الموقوف بالجر صفة
تصديق على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان الموقوف
على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف
على قراءة النحو بهذه الوسايط الثلث واما بيان الكبرى اى المقدمة الثانية وهي
ان ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اى اصول الدين وهو
علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المط وهو وجوب قراءة النحو
من باب دخل اى ترك لي ارثا منه
وعن عبد الله ابن المبارك انه قال مات ابي وخلف لي ستين الف درهم فانفقت
منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب وليت الذي
انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف
واحد من كتاب الله تع وجدوا في الانجيل مكتوبا انني انا الله ولدت عيسى من عذراء

بتول

بتول اى منقطعة عن الازواج بتشديد لام ولدت فقرؤا بتخفيفها فكفروا الامر
الثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه اى في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة
في شروعه وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اى علم بالقضايا الكلية التي يتعرف
احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اى بتلك القوانين احوال التراكيب العربية من
حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اى موضوع النحو
وهو اى موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو ههنا
التراكيب العربية اى الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلم لا لنفس التراكيب يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم
معرب او مبني واعراضها الذاتية احوالها العارضة لها من حيث هي هي اى لذاتها من الا
عراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة امر يساويها لكان اولى واشمل
لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان
يكون منشأها الذات او بجزئه المساوي له في الصدق او في الوجود الاول كالتكلم
للانسان فان لكل من جزئيه داخلا فيه والثاني كادراك الامور الغريبة له بجزئه الناطق والثالث
اى اللاحق بجزء اللاحق منه
كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق والمساوي له في الوجود
هذا فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله اى مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على
هذه التراكيب اى كلماتها الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل
من ان المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف وغيرهما ويرد عليه
ان مسائل النحو هي القضايا التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان
والحمل الذي ذكره هو معنى البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث حمل الخ
ثم حرفه الناسخ الى ما ترى يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع المبحث و
الاعراض الذاتية اراد ان يتبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها

وبه صرح بعض المحققين قال فالتصريف علم يبحث عن الكلم من حيث الصيغة دون التأليف كالماضي والمضارع والتصغير والنسبة والحذف والادغام والاعلال وغيره وضارب من الضرب باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء للعمل وبغير الآخر حالة التركيب فموضوعهما واحد لكن من جهتين منه

وما وقع في عبارة القوم بالتمثيل لما يلحق الشيء لذاته بالادراك للانسان فليس كما ينبغي لانه مثال لما يلحقه بواسطة جزئه المساوي منه

الذاتية الخ ثم ينبغي ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال على التراكيب والمراد من الحمل الاثبات
وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية
فبان يأول بمثل هذا ملزوم لذاك في المتصلة او معاند له في المنفصلة واما السالبة فبان يعتبر
فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربعة في
بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون
ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقايق القرآن ويكون هي
وسيلة الى تصديق النبي عليه افضل الصلوة واكمل الرضوان في مختار الصحاح الرضوان
بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي عم وسيلة الى توحيد الواجب الذي
هو رازق الانس والجان الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي
بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان آدم عم ابو البشر كذا في مختار الصحاح والمراد
به الجن مطلقا وانما ذكر الجان لمشاكلة الرضوان كما مر في الامر الاول ولا علينا ان نتبين شرف
النحو ومرتبته اقتداء لبعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كعلم الالهي
واما بحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما لفوايده الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما
لجمال يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلام الله تع وكلام رسوله عم
الدالين على ذاته تع وصفاته تع وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان
حق علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها
والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدؤلي
استاد الحسن والحسين حلبي رح
الدئل بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود وقيل اسم لرجل من اولاد
كنانة واليه نسب ابو الاسود لكن اذا نسب بفتح ثانية فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة
سمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود
الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع فقال امير المؤمنين رضي

الله

رضي الله عنه هذا الغلط لمخالطة العجم العرب وكثرة بالجر المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم
وبالعكس فينا اي ولكثرة المولدين فيما بيننا وقال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة
اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر واشعر عن المسمى اي عن الذات الذي وضع له الاسم
كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي من احواله التي تنسب اليه من الضرب والموت
والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل
على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه اي لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في
في قولنا زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد
فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذو وغيره من الاسماء اللازمة
الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق لتحصيل الغاية
اي الغرض من وضعه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك
واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره فعايد الى معنى وفي غيره متعلق لمحذوف في محل
الجر على انه صفة معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل
على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار
قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقريبا من المسجد وغير ذلك
والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع
الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا الى تحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي
ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان
المرفوعات الخمسة اعني المبتداء والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما لا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس
ملحقات بالفاعل من جهة ان يكونا مسندا اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او مشبها بالمشبه
بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير
ثقيل والنصب خفيف فاعطي له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان

المنصوبات السبعة اعني الحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم انّ واسم لا لنفي الجنس
وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد
المرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب انّ واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان
بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما مشبهة بالمفعول وفيه ما لا
يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي للمضاف اليه اي بالحروف الجارة او بالا
ضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما
في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط
الحنك ذهابا بمسلك التوافق وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزايد في المبتدا نحو بحسبك درهم
او في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او في المفعول نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا
انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور
في اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحقة بالمجرور الاصلي وقال علي رضي الله
عنه بعد هذا المقال لابي الاسود اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة
يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه افترى عليه وقال
فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي فلقول علي رضي
الله عنه انح هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه الشريف وقيل سموه النحو لان النحو هو الطريق و
القصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطرق المناسبة من الالفاظ ويتيسر
قصدها بذلك العلم ومن نقل في بعض الكتب هذه القصة هكذا روى عن ابي الاسود الدؤلي استاد
الحسن والحسين رح انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرايته مطرقا مفكرا فقلت
فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع
كتابا في اصول العربية ثم آتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله
ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن الفاعل والحرف ما انبا

عن

عن معنى ليس باسم ولا فعل وقال انح هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع قال اي ابو الاسود فجمعت
اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم
احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله
فقالت ان ابي مات وترك لي مالا يفتح انّ فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا فرسم لابي
الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولا باب انّ وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود
رجلا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله فصنف بابي العطف والنعت
ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما
اتعجب من حسنها فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي حاك فصنف بابي التعجب والاستفهام
واخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء
واخذ الخليل بن احمد بن عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ
من ابي عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه
ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ
منه الصالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاج
وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النسفي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني
ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن حسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم
قيل لم يات بعده من يعباء به انتهى وهذا المنقول عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله
هذا مبتدا وخبره قوله اصل علم النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون
على ما فصلنا املتهم الوثقى كتبا كثيرة مفعول استنبط واستخرجوا منه ابحاثا طويلة تسهيلا لتعلم
العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذا المرصود اي المترقب لا بد من الشروع في المقصود قال
المص اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه
اسم وقال بعضهم حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين ويحدثه ما في شرح الضوء

من ان التي تابعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قايمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور اشعي فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما سوا المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل من التلويح والايماء نحو قولا تقتل لاقتل لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنا له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء الهة غير الله ولذلك لم يفسدا معناه لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا افاده بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين تتضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الخافي من شراح التباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل ما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله هي اسم متضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لا بهامه وفاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتدأ وما مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه جيء الاخبر لمعناه مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا

قطع

المصدر المدلول عليه بالفعل اى اقيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون القايم مقام
فاعله بين لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا
ومرفوعا معا وهو ممتنع كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزمت الظرفية لما جر او رفع وقد وقع
كمن بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه آخر وهو كون بين
فاعل توالى وقيل ان بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالي او تميز قيد به اذ لا
موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط
لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف نفي اى هو الحرف
الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين هذا وانما كرهوا ذلك
لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها لاتباع شئ شيئا
ثم حذف اقول لدلالة القام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا
باللسان فكأنه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول الخاص اعني الحمد ان الولد الخ فصار اما بعد
حمد الله الخ واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كما ما الواقعة في هذا الكتاب
في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اى المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما
ان للشرط وما زايدة للتأكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج
فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لرفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازا
عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم كما يليه الفعل دايما
هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني المفردة والمركبة من لان كنت الخ فبدخول الفاء في
جواب المفردة دون المركبة وان لم يدخل فبكونه للتفصيل في المفردة للتعليل في المركبة يعرف
ذلك من المقام فصار اما بعثها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة
من لان لانها اى اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة قوله للتخفيف متعلق
بتحذف مثال الاول كقوله يغ عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله

وان

فان صاحب الهدية والاصح عندي ان لا يقدر لها اصل
لانها على تقدير ان يكون لها اصل لا يخرج عن تصرف
وتبدل وسماعي خواص الاسم والفعل
المتصرفين واما لفظ اما فليس
متصرفة
هدية

كقوله تع وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اى لان المساجد وقوله على ان اللام متعلق بما
يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة
بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق
يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء في عامل قلت ان اللام التعليلية وما يتضمن معناها
يجوز دخول الفاء في متعلقها لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتأخر كما ذكر في الكشاف
في تعلق لا يلاف بقوله فليعبدوا فاحضر كان من ان كنت اى حذف من اللفظ للاختصار
فزيدت ما الزايدة تأكيدا خرا ان عوضا عنه اى عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه ايا
وانتقل الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان
ولم تتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتى بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني
انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق
بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انهما مع اللام كان الشرطية
في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب متقدم في الشرطية فكذا ههنا
هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان
ان المفتوحة يكون للجزاء ايضا وعلى هذا يحملون قوله تع وان تصل احديهما بالفتح
اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا
هكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم نطلع على امثلته وموارد استعمالاته واما الثالثة ليست
للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمن شرذمة سمي بكسر التي
الشين والذال المعجمتين بمعنى الطايفة والجمع الشراذم اى طايفة من الكوفيين وفي الاولى
اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد صحح هذا بكسر الزاي وبين ابن الحاجب
فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة

فان قلت ما المناسبة بين كان وما حتى يصح ما عنه
قلت لما كانت وقوع لفظ ما جزاء من تركيب كان
حين قلت كنتما وكنتم لتثنية المخاطب وجمعه فان
كنت لكل اذا قلت كن وكنت وكانا وكانوا الخ وجمعه فان
يلزم ترجيح بلا مرجح قلت ههنا حاصل
موجود عدم الالتباس بشئ بخلاف مع هذه
الحروف يعني اذا قلت بعد هذه الحروف
بالمخاطب المثنة او جمعه لالتبس
كلام الموبلا ملبس شئ
فاخر الميم لوقوع هذا الالتباس
تحديه

فان قلت يشترط في الفاء ان يكون ما بعدها مترتبا على ما قبلها وهنا ليس كذلك
لان الفاء لا يدخل على جواب اما الشرطية وهي اما العاطفة
بينهما حتى حذفت الفاء من جواب اما العاطفة فلم يلتبس
فعلى تقدير التنزل انما يلتبس لو لم يكن جواب اما الشرطية فتحذف
التي في كونها اما ائت منطلقا انطلقت فلما
يعرف بلزوم الوكيد على العدم التفصيل نحو
انت وكذا بلزوم عدم دخول الفاء في
جوابها تحديه

فان قلت ما المناسبة بين كان وما حتى يصح ما عنه
قلت لما كانت وقوع لفظ ما جزاء من تركيب كان
حين قلت كنتما وكنتم لتثنية المخاطب وجمعه فان
كنت لكل اذا قلت كن وكنت وكانا وكانوا الخ وجمعه فان
يلزم ترجيح بلا مرجح قلت ههنا حاصل
موجود عدم الالتباس بشئ بخلاف مع هذه
الحروف يعني اذا قلت بعد هذه الحروف
بالمخاطب المثنة او جمعه لالتبس
كلام الموبلا ملبس شئ
فاخر الميم لوقوع هذا الالتباس
تحديه

فان قلت ما المناسبة بين كان وما حتى يصح ما عنه
قلت لما كانت وقوع لفظ ما جزاء من تركيب كان
حين قلت كنتما وكنتم لتثنية المخاطب وجمعه فان
كنت لكل اذا قلت كن وكنت وكانا وكانوا الخ وجمعه فان
يلزم ترجيح بلا مرجح قلت ههنا حاصل
موجود عدم الالتباس بشئ بخلاف مع هذه
الحروف يعني اذا قلت بعد هذه الحروف
بالمخاطب المثنة او جمعه لالتبس
كلام الموبلا ملبس شئ
فاخر الميم لوقوع هذا الالتباس
تحديه

مايل الى هذا المذهب الذى ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشار تا الى قوله وفى الاولى اختلاف
الى قوله مايل الى هذا المذهب اعنى لما قال الشارح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية
للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح اتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان فى الاولى اختلافا
بينهما وان اكثر النحاة مايل الى مذهب الزمخشرى فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما
قاله بقوله فى الاولى اختلاف الخ ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا
لا حقيقيا اى فيصح حينئذ قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعنى انا قلنا يمكن ان
يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب بانها حيث قال فى الكافية حروف الشرط ان
ولو واما انها الثانية بالنصب لانها صفة انما المنصوبة على انه خبر يكون التى اصلها ان ما
وان يكون مراد الزمخشرى بانها حيث قال فى المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف
الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو اما كلمة فيها معنى الشرط
اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية فخ اى حين ان يكون مراد ابن
الحاجب انها الثانية ومراد الزمخشرى اما الاولى لا نزاع بينهما فى الحقيقة بل فى اللفظ بل
وقع النزاع الظاهرى فى لفظ انها حيث قال احدهما ان انما حرف شرط وقال الآخر
ان انما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظى لا نزاع بينهما فى الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر
قول الآخر اذا عرض عليه مراده من قوله فليتأمل هذا المقام او فى هذا المقام على صيغة
المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اى فليتأمل المتأمل فى هذا المقام فلا مزيد
عليه بفتح الميم مصدر ميمى من زاد يزيد اى لا زيادة على التقرير المذكور ههنا فعال و
استعمال انما المفردة على وجهين لانها اما يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم كقولنا اودابى
احب واقلى اى البغض انما من اودته فالعالم واما من اقلاه فالجاهل ونحو جاءنى
القوم انما زيد فاكرمته وانما بكر فاهنته وانما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال
استعمال على طريق الاستيناف وسواى الاستيناف فى عرف النحاة ما وقع جوابا

لسؤال مقدر يعنى لما قال المتكلم جاءنى القوم فكأن قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم
مجيبا له انما زيد الخ او يستعمل فى اوايل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه
ما يأتى فى اوايل الكتب كقول المصنف اما بعد حمد الله ذى الانعام وان اردت تحقيق
المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وسواء هم قالوا ان انما موضوعة للتفصيل
فى جميع موارد ها الآن تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءنى القوم انما العلماء
فكذا واما الشهداء فكذا وقد لا يذكر قبله اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة
اعتناء بشان المذكور بعدا نما فيما سبق له الكلام كقوله تع واما الذين فى قلوبهم زيغ
وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولى سوق ذم الزايغين وقد يكون تفصيلا
لمتعدد فى الذهن فخ قد يسبقه ما يدل على المتعدد بوجه كقوله تع ان الله لا يستحيى ان
يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين
كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم فى صدور الكتب والرسائل
اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واختيار جل وجلة مخصوصة مما
فى الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور بعدا نما هذا فان قلت المفهوم مما
حققتان الجمهور قد اتفقوا على ان انما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه
وما ذكره الشارح متأول حيث جعل الاستعمال الثانى قيما لاستعمالها للتفصيل
قلت لا منافاة بينهما لانه انما جعله قيما لاستعمالها للتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا المطلق
التفصيل وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا
فالاستعمالان قيمان كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه فى محل الرفع صفة
لانما واشار تا الى المفرد تا اى لما اقيم انما المفرد تا مقام بضم الميم اسم مكان من اقام
لانه يجئ على صيغة المفعول من غير الثلاثى المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن
الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت هى معنى الابتداء والشرط اللذين

فی مهما یکن لان مهما یکون مبتداء ویتضمن معنی ان الشرطیة فبالنظر الی الاول یقتضی
ان یدخل اما مذه علی الاسم لان اما لما لم یصح وقوعها مبتداء لکونها حرفا وجب ان یدخل
علی ما یقع مبتداء بحسب نوعه وهو الاسم لئلا یفوت معنی الابتداء بالکلیة وانما علمنا بحسب
نوعه وهو الاسم اذ لا یلزم ان یکون ذلک الاسم الذی دخل علیه اما مبتداء بل قد یکون
مفعولا به نحو قولک تع واما السائل فلا تنهر بنصب السائل علی کونه مفعولا به لقوله فلا تنهر
والفاء لما زحلفت من موضعها لا یمنع عن تقدیم ما بعدها لضعفها وقد یکون ظرفا نحو اما
بعد حمد الله وغیر ذلک ولذلک قال یقتضی ان یدخل علی الاسم دون علی المبتداء وبالنظر الی
الثانی یقتضی ان تدخل هی علی الفعل لان الشرط یقتضی الابهام وهو فی الفعل فالاتیان
بکلا المقتضیین یقتضی الضاد والیاء الاولی ولم تقل بالقلب والحذف لئلا یلتبس
بصیغة الجمع فانه یبقی ح مقتضیین کمقتضَیَیْن ولا عبرة بالحرکة الآخر مشکل لان اجتماع الاسم
والفعل دفعة واحدة متعذر فیلیها الاسم دائما فان قیل فلم رعوا اولا ما یقتضیه اما
بحسب تضمنه معنی الابتداء اعنی الدخول علی الاسم ثم قضوا ثانیا حق ما یقتضیه بحسب
تضمنه الشرط بادخال الفاء فی جوابه ولم یعکسوا قلنا لان الابتدائیة فی مهما اقدم فیه من
الشرطیة لکونه مبتداء بخلاف کونه شرطا فانه لیس بذاتی له بل بحسب تضمنه معنی
ان الشرطیة ویلزم الفاء فی جوابها اکثریا قضاء بحق ما کان وثبت فکان الفاء وقع جبرا
عن نقصان وقع من عدم اداء ما یقتضیه بحسب تضمنه الشرط اعنی الدخول علی الفعل وفی
الترکیب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضیة حقه ادیة صفة القاضی
فلا یکون فعلا للفاعل الفعل المعلل وسیجیء انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له
وانما قال وابقاء له بقدر الامکان لان الدخول علی الفعل حق لاما والفاء الذی جعل
عوضا عنه ادخل علی جوابه الذی منفصل عن اما لئلا یلزم التوالی بین حرفی الشرط
والجزاء کما مر وما وقع من نحو قوله تع واما ان کان من اصحاب الیمین الایة بالنصب فی ا

المشهور

الشهور ای اذکر الآیة او اقراءها او اتمها وکذا قولهم الحدیث وقیل یجوز الرفع بتقدیر
الآیة مقروءة او الجر بتقدیر الی آخر الآیة وقولهم بالجر اما ذهب فنعل ماض علی التصغیر
لا علی الاضافة کما توهم ماول باما المتوفی ای الشخص المتوفی الاول وبا لفظ ذهب
فی الثانی قال بعض المحققین ان ما زعم ابن مالک من ان الاسناد اللفظی لا یختص بالاسم
بل یوجد فی غیره ایضا نحو ضرب ثلاثی فلیس بشیء اذ کل اسناد لفظی کان او معنویا
مختص بالاسم لان المخبر عنه فی ضرب ثلاثی لفظه وهو اسم لا یدل علی الحدث مسماه
ضرب الدال علی الحدث والزمان فعلی هذا ینبغی ان یقول الشارح بدل قوله واما لفظ
ذهب الخ بان یراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذکره بمعزل عن التحقیق الا تری
والمتوفی واللفظ اسمان والمراد بقولنا یلیها الاسم ان یلیها لفظا او تقدیرا فی الصورتین
المذکورتین وان لم یلیها بیاء واحدة الاسم لفظا لکن یلیها بیائین تقدیرا کما تری وبعد
ظرف من الظروف المکانیة لانه من قبیل الجهات الست التی وضعت للمکان قال فی
شرح الضوء فیه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف الزمان التی لا تمکن ولو
کان فی الاصل من الجهات الست لبینو میما صاحب الصحاح انتهی لکن استعیر
ههنا ای جعل رعایة واستعمل مجازا للزمان لکونه مضافا الی الزمان اذ تقدیره ما
بعد زمن بفتحتین بمعنی الزمان المعرف الفراغ من حمد الله وکذا قولنا جئت بعد
الظهر او بعد العصر استعیرت لفظة بعد فیها للزمان فحال الجهات الست ای امرها
ثلثة لانها لا یخ اما ان استعملت مضافة الی شیء نحو جئت بعد زید او قبل زید وکذا
باقی الجهات الست نحو جئت فوق زید او تحته وامامه او قدامه او وراءه او خلفه
او استعملت مقطوعة عنها ای عن الاضافة فالاول معرب منصوب علی الظرفیة ای
ینتصب بتقدیر فی علی ان یکون مفعولا فیه ان لم یلیها العوامل المقتضیة خلاف النصب
علی الظرفیة وان یلیها العوامل المذکورة کانت الجهات الست علی ما یقتضیه العامل

سواكان ذلك لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا كالابتدائية في نحو اما مالك
خير من ورائك برفع امام واما نحو قولنا السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول اى
التي لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى
الظرف مع فاعله المنتقل اليه من عامله المقدر لا الظرف وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوق
في مثالنا هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية فانما
الذي يليه الابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية التي وقعت خبرا للمبتدا لانها
اى الجهات الست من قبيل ما استعمل اسما معربا يتبع مرفوعا مبتدا نحو يمينك اشرف من
يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زيد يمينك ومجرورا بالحرف الجر نحو جئتك من يسار
زيد واستعمل ظرفا منصوبا بالتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية دايما قال في
شروح اللباب الظرف كلما اى الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير متصرف
فالمتصرف لا يلزم الظرفية بل استعمل ظرفا واسما وسوى ما استعمل اسما وظرفا يجوز
ان يعتقب عليه العوامل مع ظهور آثارها المختلفة من الحركات الثلث كاليوم والحين
يقال هذا حين ورأيت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذي ينظر عليه تلك الآثار
المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير
في فالاسم ههنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير
المتصرف ما لزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمهور
وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبعد البين و
بكرا وسحرا وسحيرا او ضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا او
نهارا وليلا او غدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية و
عتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه ينجر بمن
خاصة ومثله دون فانه ينجر بمن وبفي نادرا فاعلم ذلك فانه مهمات التي يجب حفظها

فلهذا

فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني اى الجهات الست التي استعملت منقطعة
عن الاضافة لا خامان يكون المضاف اليه منويا اى ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك
او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها
ما نسي وما سقط في منازل المرتحلين من رذال متاعهم وقرئ بهما قوله تع وكنت
نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئتك من قبل وبعد
وانما بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارض ولم يعكس مع حصول
الفرق به لان الحركة فرع متأخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء
اللازم فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم دون الفتح او الكسر
جبرا اى عوضا للمحذوف منها اى من الجهات الست وهو المضاف اليه بالقوي
الحركات والثاني اى ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كساير الاسماء
المعربة كقول الشاعر • فسائغني الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات •
يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اى سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين
المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام او الشراب
في الحلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والمعنى قد مضى قيل هذا حكاية حال ماضية
والا يقال كنت كدت والفرات العذب والثعابي يروى البيت من ابي عمرو
بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد هو المراد ههنا وقصة هذا البيت انه قتل
لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه
فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظاهر
والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعربه بالنصب
واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظه كان في كنت
ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحرف

فى الاحتياج الى ما اضيف اليه اى لشبهها الحرف فى الاحتياج الى المحذوف نيّة بلا
تعويض عنه بيدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثانى فانها اى الجهات
الست اى على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها جعلت اسما برأسها
من غير التفات الى المضاف اليه فلم تبن لعدم المشابهة فيكون اسما
تاما نكرة فتعرب كساير النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا
وبين ما اذا كان شيا منسيا فى المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او
قبلا يكون وقوع المجئ قبل زمان الظهر فى الاولين ويكون وقوعه فى زمان تام من ا
الازمنة المتقدمة على هذا الزمان فى الثالث وكم بين المعنيين فههنا اى فى قوله اما بعد
حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا منافٍ
لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث
يكون مستقلا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل مبتداء فيه
اى فى نصب بعد اما فى محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام يشبع اليم فقط
الفعل وسويكن ورايحة الفعل كاف فى عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اى فى
عمل العامل فى الظرف واتما كفى لان فى الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رايحة
الفعل وعليه صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جميع ا
النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل فى الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا
فى الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس
بجزء مطلقا اى سواء دخلت على ما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كان او لا بل ارتفاع الاسم
وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على
ما صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثانى هذا هو المشهور المذكور فى المتون لكن
الاظهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قالا هما مذهب رابع غيرهما وقد

ساعده البعض من شراح اللب فالعامل فى نصب بعد ههنا على المذهب الاول والثالث
الفعل المحذوف تقديره مهما تذكر بعد حمد الله فان الولد لله وعلى المذهب الثانى هو الفعل
الواقع بعد الفاء اعنى اردت هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما
عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوى كالشمع مع الشمس
فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوى وانه بط فاشار الى جوابه بقوله ولا اردت
لان ان يقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذى دخلت هى عليه
لاصدر كل كلام حمد هو اى الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل يعنى ان الحمد
هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختيارى مطلقا
انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضى حامدا ومحمودا
وسوطا ويقتضى ايضا محمودا به خيرا عم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه
اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل
فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه و
شجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود عليه فى هذه الامثلة
غير اختيارى لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختيارى حادثا وكذا البواعث فى
غير اختيارى اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المتأخر سواء كانت مفاخر نفسه او
آبائه وسواء عم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والتصوف
فلان كلها من قبيل الكيفيات وليست من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب
اما عن الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال فى باب التنبيه ان الحمد يختص بالفعل
لا يجوز المدح على صفات الله تع كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق
ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما
ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا

ولا يتقدم على الاش الا بالذات او هي منزلة بمنزلة افعال اختيارية لابنائها عن الافعال
الاختيارية او يكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الاختيارية فيها او نقول ان
تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية والحد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحدود عليه فعل
اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب ان كان اعم من ان يكون
فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة سوا فعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على
التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبداء الفاء النفس في
الحروف والهما كل وعلى نفس الالقاء فيها فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل لانها
على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا
بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما
في العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال
الثالث فلانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العربا فاعلم ذلك فانه
سو غاية التلخيص في سداد المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام وهو مجرور لكونه مضافا
اليه لبعد وهو مضاف الى الله وسوى لفظ الله علم بفتحتين لذات واجب الوجود
تع وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك والنقصان واضافة حمد الى الله اضافة
المصدر الى مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما
بعد حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وسقوط
فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول
ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا كقولك اعجبني ضرب زيد عمرا والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر كقولك اعجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا كقولك اعجبني ان يخرج زيد وارجو

ان

ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خبره على ترتيب اللف فلما كان ان مع الفعل
بمنزلة المصدر الذي هذه المعاني كان المصدر بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول
عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول
المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصولة و
ما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه بان مع الفعل دون
ما المصدرية فلكون ان غريقا في المصدرية والثالث من تلك الاقسام الخمسة
ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل كقولك اعجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
بضم الضاد واشار به الى ان المصدر هنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم
مقام فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا كقولك اعجبت من ضرب
اللص الملاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قبل لم
حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام
به الحدوث فلم يطلب باعتبار نظره الا فاعلا ومفعولا وانما يكون طلبه لما قام به
باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف
الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضعه ليكون مسندا مصدره الى شئ بعده
ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وسواء ضماره لاقتضائه
له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له بس بوضعي
بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة اي تاخير
صلوة الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او
بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوة اذا سكنت
شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر تبريد كل بقعة بسكون شدة حرها وهو
مختلف بحسب الوقاع واما المصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى

الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان
المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول فح يكون اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في
اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد عمر الجغمني جغمني بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى
خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا لقبه واسمه وكنيته
ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استرباذ قد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة
وتوفي في بلدة شيراز في سادس ربيع الآخر سنة ست عشر وثمانية مائة كذا قال البعض
ممن تصدى لتحشية شرح مفتاحه في شرحه له اي لجغمني كفاء مصدر من كافاه اي جازاه
بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة في امثاله انه نصب
على المصدرية لاكتسائه اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء افضاله اي مكافي افضاله
بمعنى احمد حمدا مجازي احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اي حمدا
لكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفوء اي المثل فهو نصب اما على الحال من فاعل الظرف
المستقر اعني لله او من مبتداء على رأي او على المصدرية اي مماثلا لافضاله او مثل افضاله
ولما كان الوجه الاول احسن من هذا القول لان الحمد مثل افضاله مح لم يتعرض اليه الشريف
رحمه الله قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى
معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه وهو
افضاله معرفة بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر
على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجر فح يرفع فاعله
وينصب مفعوله كالفعل اي كفعله ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين
زيد عمروا اي من ان ضرب زيد عمروا وهذه الحالة اي عراؤه عنهما اقوى احواله
الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين لغتان كذا في مختار الصحاح
الفعل بالنصب على انه مفعول شبه ح لانه نكرة كالفعل اي كما ان الفعل نكرة بمعنى

في العمل عمل فعله ح

انه حيز شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من
تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف من الاول اي ضعيف منه
لانه معرفة اي ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منها ليشمل ما
اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص
لكن عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب
تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمروا وهو اضعف
من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال
في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا بان
مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخول اللام على الحرف ولا يرد
المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا
بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محل المجرور من الرفع او النصب
بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام
لا قلته ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة انني
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واوليها مقدمها
تأنيث الاول وكر عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب والعجز عنه جبنا والمسمع
بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا
بعلم هذه الجماعة انني اذا توجهت الى الاعداء فرجوعي غير ممكن عن هؤلاء والمعنى
لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين انني صرفتهم عن وجههم هازما لهم ولحقت عميدهم
فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على
باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهزمهم وهو اي عمل المصدر المعرف باللام
نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون تقديره

فلم أكل من الضرب مسمعا او بمصدر آخر منون تقديره من الضرب ضرب مسمعا برفع
ضرب على انه خبر مبتداء محذوف اى هو ضرب مسمعا او بجرّه على البدلية من الضرب
المعرف لكن يلزم ترك الواجب والحسن لا يقال العبارة هي ضربا مسمعا على بعض
النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل كما صرحوا به فلا يصح كونه
منصوبا بمصدر آخر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي
ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول كررت على حذف على لان حذف
على قليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يجعل على الضرورة
وهو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر
معرف باللام لان المراد جواب لا يقال هنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الآية الكريمة
هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المنصف على التوصيف
اذ الكريم حقيقة هو الله تع بواسطة حرف الجر فلا نقض ذي بمعنى الصاحب وليس
هو مقصود الذاتة بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال و
الانعام صفة منصوب على انه مفعول ثان للجعل لشيء كما ان وضع الذي للوصلة
الى وصف المعارف بالجملة مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس
وذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس هنا
ما يدل على القليل والكثير من مسماه اى ما يتناوله اجزاؤه ويكون كل جزء منه كالكل
في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لان ما ذكر
في باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى
عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل بذو الى
جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول
من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من غير

اعتبار

اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والقتل ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء
المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدّوا ذو من اللازمة حيث
قالوا اللازمة اما لحروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه
وخداء وخدة وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالكون وسوى ومع ودون
واما لغير نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس اى وبعض
وكل وكلا وكلتا وذو والوقد وحسب فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة
لازالها تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر
ان يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليل بقوله
لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم تضف الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس فليست هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون
الا اسم جنس فظهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه ولانه لو
اضيف الى المضمر يلزم اللبس في مثل ذاك فحل علمية غيره ليستمر الحكم في الكل حذف
الهمزة من اخوات اكرم اشهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد
لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة
فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى ان الامام عبد القاهر قال في
قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذو وها هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد
وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما قلنا هكذا قال شارح المفتاح
ولكن فيه ما لا يخفى واما قوله اعني المعروف لم يتبذل فيه الوجوه انما يعرف ذا
الفضل من الناس الا ذو وها المعروف الاحسان وذو وها فاعل يعرف اى لا يعرف
قدر صاحب الفضل وعزته الا اصحاب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن
زهير صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوي ارومتها ذو وها ذو وبفتح الذال

وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو تقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا و
رجلين ذوي مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا و
امراة ذات مال وامراتان ذواتا مال رفعا وامراتين ذواتي مال نصبا وجرا
وساء ذوات مال كاعراب مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه
عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك
اسفليكم ولكني اريد به الذونيا شاذان لا يقاس عليهما شيء فجيء به اي بذو والجار
والمجرور في محل الرفع على انه قايم مقام الفاعل لجيء ههنا لجعل الانعام صفة لله وهو
اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة
اخوه وابوه وفوه وهنوه والهن كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه
او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث الضمير مخالفا
لما قبله لان الحم نسيب زوج المراة ابوه او اخوه او ابنه فاذن اضيف الى الاناث
وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا
وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورا على ما
حكاه الفراء فتقول اباه في الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها
قصدا الى جعله مقصورا وثني الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث
وهي ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين
اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته و
تانيث الضمير في غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وشرطها كونها مضافة الى غير ياء
المتكلم ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب
وان كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راي البعض وهو الاصح

اويكون

او يكون مبنية على راي آخر او يكون واسطة بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف
الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظ لانه لا يخرج عن الاعراب والبناء و
شرط كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا
صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديريا لوجوب قلبه واوها ياء وقدما كان يدور
هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت
تلك الاسماء تحرك آخر حرفها ليتم وزن فعيل فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب
سكون حرف جعل اعرابا فقلب وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء الساكن ما قبلها كالصحيح
في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او
جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة قد اهملهما الشارح والاولى
ذكرهما وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه
الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى اخو وابو وهنو وحمو فاصل
فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياس فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء
الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب ولزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في
النون التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على البقاء على حرف واحد فابدل منه
الميم القريب منه في المخرج فاذا لم يضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيفت الى غير ياء
المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال
لعدم التنوين فجعلت حروف اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب
على راي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلايل الاعراب
على راي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلايله فان حرف الاعراب كما يطلق
على حرف يصوره الاعراب لفظا كدال زيدا وتقديرا كالف عصا يطلق على حرف
يعتوره

تتغير للاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديرا
بالحركة تقول في الاحوال الثلث ابي مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال
في الاحوال الثلث فيّ ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كغلاماي اذ لما لزم عند الاضافة
الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرت الفاء ليناسب الياء جعل الاعراب
في التقدير واما ذو فهو لا يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل
اخوك الخ ليناسب له في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف و
الياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو ردت في حالة الرفع وقلبت ياء في النصب و
الجر وان عين ذو واو جعل للاعراب رفعا وقلب الواو ياء في النصب والجر لمجيء مؤنثه
ذات اصله ذوات لقولهم في مثناه ذوان حذفت العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى
ان يكون لامه المحذوف ياء دون واو اصله ذوي لعلة ما كان عينه ولامه واوا وذو
ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام
ايصال الخير لشخص لا لغرض دنيويا كان ذلك الغرض او اخرويا ولا لعوض يقابله في
القدر والمرتبة اولا وانجراره اي انجرار الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور
لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة
والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف
في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير
لامتناع كون الشيء الواحد شايعا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون
معرفا باللام والوصف مجردا عنها فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن
بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل على نية الالف وكذا
غير اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه
في التعريف والتنكير وذلك لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة

اللفظ

اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا خروج
عن حد المناسبة ولزوم الحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة
قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها
للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل
الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل نكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة وواجب
عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اي النعت
واجب وانما وجب لانه لا فايدة في الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون
المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود
بمراتب وهو هو في المعنى لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا
كقوله تع لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتب بالالف فانهم
قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها ومن
ثمة كتب النون المنصوب واذا حرف نصب واضربا امر للواحد المذكر بالالف على
الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب النونين والنونين الاصلي والزايد الفا لانفتاح
ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امرا للجمع المذكر بواو والف
واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن
للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل
تضربون وهل تضربين باسقاط نون التأكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات
لاجله قلنا نعم لكنه لما تعسر بين هذا الاصل وهو عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد
ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناصية
ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه بعينه

مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في التباب
وعبارة التباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط على لفظ
المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في التباب
هذا بقي ههنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف
عليه الحسن او الصحة على رأي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم من المعرفة
فتمثل هذه الفايدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف او بغيره قال الشيخ عبد
القاهر انشد من شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني كلهم كساعد الضب لاطول ولا عرض فقال
قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الضب وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فايدة
لم تفهم من ساعد الضب اذ دلالة على شيء من الطول والعرض صحيحا وقال السيرافي رحمه الله
في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخوتك مسلم ولا كافر وكافر على البدل وبالجملة ان لم
يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ سواذن ابهام بعد التفسير
نحو مررت برجل ولا طائل تحته هكذا في بعض شروح التباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل
ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط
التنوين لان اصله جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي
يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف
اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ
واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف
فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح كونه صفة للنكرة نحو ما توهم صاحب
الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور
احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام
الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال نحو مررت برجل ضارب

زيدا

زيدا الآن او غدا ونحو مررت برجل معور الدار كذلك اي الآن او غدا واما اذا اريد به اي
باسم الفاعل والمفعول ما يدل عليه ضارب بكر وما لك وله قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان
حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتها معنوية مفيدة للتعريف
نحو مررت برجل ضارب بكر امس في الماضي ومالك بالجر عطفا على ضارب عبيد في الاستمرار
والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضافتها معنوية تارة اما على تقدير كونها بمعنى الماضي
فلان الاضافة حينئذ لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معمول حيث المشابهة الكاملة
اي المشابهة لفظا ومعنى معقودا وهي غير مؤثرة عند هم واما على تقدير كونها بمعنى
الاستمرار فلكون الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل
على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح التباب
وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج في صدري حتى ظفرت
بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع
آخر معنوية هذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني
الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان
المقترن للفعل ومشابهاته في الشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون
الزمان المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور
ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لان بهته لا يقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى والثالث
من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه لا
يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا
لانسلم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن
ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة

اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم
قد يضاف الى فاعله الحقيقي لكن بعد ان أُخرج عن كونه فاعلا بان نصب شبها بالمفعول
بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى
فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي
والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل مذاضارب
زيدا ومعطي زيدا لم يكن زيدا الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان
المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه تشبيه باضافته
الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول
واحد لما اريد اضافتها توسعا في الكلام شبهوها بالمتعدي منها ونصبوا فاعلها على
التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون
فاعلها مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قايم ابوه ازيد قايم
الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى و
تجمع وتؤنث كحال اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات
وابيض ابيضان بيضون بيضاء بيضاوان بيض كحالك تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى
فلانها لمن قامت به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع
انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصبه
جوز اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه
فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز المخفية وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة
وما عدا الاربعة على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة
الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا

غير عامل

غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومصارع مصرو وضرب زيد واما لفظية
ان كان المضاف مشتقا عاملا او مؤولا به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وحاشى
الاب مفيدة للتوسيع والتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني
غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب
يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسي المضاف منه التخصيص وزوال بعض
الشيوع نحو غلام رجل موصوفا وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف منه تعريفه
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف
وصار لواحد بعينه وسوء زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن
لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر
منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه
انك اذا قلت غلام رجل جاءك فلابد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه لزيد
خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلمانا له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه
فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يضر افادتها التعريف
باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني * فمضيت ثم قلت لا يعنيني
فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم للنفس والمعنى ولقد مررت على
لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى لئيم يصح جعله يسبني وصفا وانما قال افادتها اي
التعريف او التخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت اي انما افادتها
الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال صناعي للفظ والمعنى اما في اللفظ
فلان المضاف اليه متصل بالمضاف ومنفرج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما

الاول مثال المضاف في المعنوية والثاني مثال المضاف في اللفظية
الغير الحاصل بالمصدر والثاني الذي بمعنى الذي
والمعنى الاخير وان كان المضاف

معنى فلان الوضع الاضافة المعنوية ليفيد ان لواحد تما يدل المضاف مع المضاف اليه
خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية عند مما لة اسم عام الى اسم
خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى مما ينبغي ان يفيد
التعريف او التخصيص في معنى المضاف بعد ما افاد ما التخفيف اللفظي ليكون قد رتبة
المعنى وهذا التقرير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادر تما على المط وفي اللفظية الاتصال
في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان
قلت ما ذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد يخصص ويزال عنه بعض الشيوع
بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل
بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من رجل حتى كان منصوبا به ايضا بالتفاوت
فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وسواء النحو مرادا منه الحال والاستقبال
لا يقال لا تم ذلك لان الجعل فعل الله تع وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى
الحال والاستقبال بالنسبة الينا وانما قلنا مرادا منه الخ بدلالة عمله في المفعولين
وسواى كل واحد منهما النحو والكاف في كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى
الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اى لا يعمل الا بشرط
ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون
اضافته لفظية في تقدير الانفصال بمعنى مفيدة للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه
صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتداء
محذوف اى سواى الله تع جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى
كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم
اذ قدر عامله اذم اما على تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناد المتكلم
واهتمامه بها اذا كان لاقى صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشتمل

كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من اساتذتي ابقاهم الله تع
ويؤيده كلام شراح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه
اى من لفظ الله تع فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري واللام في
لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل
شيأ من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل اى صدق البدل على ما صدق
عليه المبدل منه كقولك تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط
المستقيم صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل
منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية
سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قولك يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بحسب الاشهر فانهم قالوا
حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا
كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث
تشوق النفس عند ذكره الى ذكر شان يبين ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه
الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول
غير مجمل لا نيعرف عرفا من قولك بني الوزير ان المبني هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده
كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان
يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد الى المبدلين بخلاف بدل الكل فان العينية
هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين المبتداء وعبارة عنه
فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من
قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني
زيدا ي منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا كقولك مررت برجل حمار

واذا وقع بعض النحويين اختلاف في بدل الاشتمال هل هو مشتمل على الاول والاول مشتمل على الثاني فاذا اريد بالاشتمال التعلق فالثاني متعلق بالاول وان اريد بالاشتمال الوقوع فالثاني واقع على الاول فان حسن الوارد واقع على الجواز واذا قلت اعجبني الوارد حسنها وكونه واقعا على الجواز اللابس فعلى احد هما ملابس لا خر فان اريد بالاشتمال ملابس لعلمه وعلمه ملابس لم

قوله تع والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا بدل البعض من الكل لان المستطيع بعض الناس والحكم بالاستطاعة على البعض يكون حكما على الكل والله اعلم

يعني اراد المتكلم ان تقول حررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تدارك فقال بحمار اى
ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا ابدل الغلط
بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا
الاضافة في القسمين الاولين بيانية وفي الاخيرين الى السبب اى البدل الذي كان سبب
الاتيان به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة كما في
كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية بالاعم الاغلب اذ قد يكون سبب النسيان
كما يكون سبب الغلط وكذا في بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اى البدل الغلط لا
يكون الا من غير روية وفكر ولهذا لا يجيء في كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون من
الاول والثاني مرتبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة الخ لاشعارها
الكلية والجزئية وسواى الله سبحانه متعال اى منزها بالعلو عنها ولان الثالث لان الا
شتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا ولان الرابع لان كلام المقلس بكلام غير فكري
وسوظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظ الله لان انتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل باسرها
اى بجميعها يقال هكذا كل باسرها اى بعدده يعني جميعه كما يقال برمته اى بكليته بدل
على انتفاء المقسم وسو مطلق البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا لان انتفاء
الاقسام معنى قول اصل المعقول اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرها لا وجود
للعام كالانسان الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق
هناك ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل خبران اى مجاز
كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية و
التبعية وغيرها فانه اذا كانت العلاقة سوى التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل
على ما سيجيء من قبيل الطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوفه اى
موصوف جاعل وسوآله بالجر على المحكاية وسو الافصح وان جاز رفعه على الخبرية اذ التقدير

الله جاعل النحو فالله نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم
ترك الواجب والحسن واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية
كالنجم والصعق اعني ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود
بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على
الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما الله
بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعملا يدل على هذا التقدير لاشتراط
علم بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور الاربعة او الستة على ما سيجيء اذ لو لم
يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت
قد علم عمله في مفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام اى يتعلق قوله كاللح بقوله جاعل النحو معنى
واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وسو
ممتنع على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وسو لم يجوز ان يجعل
جاعل بمعنى الماضي ويكون كاللح صفة مقدرة دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي
عمرو درهما امس من ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطي قلت نعم
يمكن ذلك لكن شهادة فحوى الكلام يمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم
ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وسواى مذهبه وجوب النعت
اذا ابدل النكرة من موصى جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر من المعرفة وسو الله ههنا
او يلزم ترك الحسن مفتحين على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون ح اى فيكون الآن حين
كونه سو البدل في الحقيقة من القسم الاول مجازا بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل
الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل على مجازيته
من القسم الثالث قوله بدلية مبتدا ومن القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول
بمعنى بدل العين من العين فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال

لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله ممكنا اى بدل
الكل من الكل لانه يلزم ح ان يكون الذات
عين الصفات وانه محال محمد

الظرف على المظروف كما صرح به اى يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النحاة
فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية هذا هذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام طائفة
من الكلام والاخذ في اخرى والتقدير تم هذا او خذ هذا او هذا اى الامر المذكور كما ذكر او
واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن بقى ههنا سؤال ناش من نشأت
السحابة ارتفعت عن اقسام البدل وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او
حماره من اي قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم
كونه من الاول والثاني ظ لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه
من الثالث وهو بدل الاشتمال لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به
التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا يرى انا اذا
قلنا سلب زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه
او قلنسوته او جلده او غير ذلك فنشتاق الى ان نذكر ثوبه وهذا الشرط منتف
فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار
الاقسام في الاربعة كذا اى كالمذكور ههنا ذكر في حواشي المطول شريف الدين الجرجاني
لكن فيه ما فيه ما موصول مبتدأ فيه جملة ظرفية صلته والعايد هو فاعل الظرف
اعني الضمير الذي انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عايد الى ما ذكر
في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اى فيما ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى
ذلك اى حصول ما فيه فيه على الفطن هو بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف
بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على
حواشي المطول على زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه يتعين كونه من بدل الغلط اذ
يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه
اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال من الاشتمال

ان

ان كان مع الروية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق
لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته نظرا الى ما يفهم من ظاهر في تقسيم البدل
الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق الخ على ما صرحوا به في مواضع لا يحصى
في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني بجاعل قوله كالملح اما الكاف اى هو اما الكاف
وحده نصب على الحال وان كان الكاف خبرا لكنه حال منه مفعولا لا معنى وتقديرا
اى اما ان تجعل الكاف وحده اى منفردا ان جعلناها اى الكاف فهو يذكر ويؤنث
وكذا باقي الحروف يجوز تأنيثه بتأويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا
انما يستقيم على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن ثغر مثل البرد الذي يذوب
للطافية ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف جر قلت الكاف
وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة
الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة
خصوصياتها يعرف ذلك بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار
مع المجرور ان جعلناها حرف جر اى كاينا كالملح وفي الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما
اى قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغو لا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله كالملح
على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام اعني خبر المبتدأ لان
الجعل الكاين بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر
لا في خصايصها على ما صرحوا عليه وبقولنا في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصهما يظهر
ضعف ما ذكر في الضوء حيث قال من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين
فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غيرها

من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار ههنا اقتصار الذكر على
احدهما الذي عدت من خصايصها حتى يرد ما ذكرتم بل المراد امتناع اقتصار
العمل على احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين ظرفي اللغو والمستقر
قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرور فانه
جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف
في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون
مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف
متضمنا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان يعمل بعلم
الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول
والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا
بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا
في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اي لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن
غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة عليه
فههنا المتعلق يكون مقدرا في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج
في ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان خاصة
المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما
اشار اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف
المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديرها
لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق
في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى
عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك

الافعال

الافعال وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا
كما في باسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل
القراءة فيقدر اقرأ باسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل
القيام فيقدر اقوم باسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل
الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا
وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا
اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف انتهى كلامه واحترزنا بالثالث
عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد
حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان
الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر
زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقرا او موجودا او كاين او ثابت او غير
ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح
القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به
الكلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو
فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه
ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من
شراح اللباب وهو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا
فلا احب تسمية اللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال بالادب فسميناه
ظرفا خاصا عامله وسميناه المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل
وفي الثاني عمومه انتهى وماله حظ من الاعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل هو
جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب لذلك

العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ
ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم
الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب والجواز وفي
معطوفه النصب في سولغو فاقول متوكلا على الله تع ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك
ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك
الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر
المحقق ومحل آخر غير ه من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير عنه اليه فله
محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في
الدار فانه له محلا واحدا اشهى لكلامه لكن التحقيق الذي يحل به عقد النحول ويزول به
تحير العقول وهو الحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد
فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على
المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على الخلاف وهو ضعيف لان الجار كالجزء
من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد جزت
زيدا وجزء الفعل لا يكون معموله ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه
بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي
ذكرناه هو الملايم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتأخرين من ان
التحقيق هو ان المنصوب المحل او المرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار في تعدية
الفعل وافضائه الى الاسم كالجزء والتضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا محلا
تسامحا هذا بقي لنا اشكال وهو ان الظن من قول الشارح ولا يتم الكلام بدونه المستقر
بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء
من الكلام كما اذا وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب

وقد صرحوا بخلافها وقد عرف به الشارح في هذا الكتاب تأمل ولا تغفل على وزن لا تنصر
فانه كف شريف والصلوة مجرور معطوفه على حمد الله اي اما بعد الصلوة وهي اي
الصلوة من الله تع رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن ملائكته استغفار فان
قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما اللغوي وهو الدعاء قيل فيه مسامحة لان الصلوة
لغة ليست منحصرة في الدعاء بل مشترك بين الثلثة بجمعها قوله تع ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان قيل كيف يستعمل في معنيين
معا والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل في معنيين معا فان
تقديره ان الله يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة
اي الفرايض الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الا
خيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى
موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي قراءة الفاتحة وضم
السورة اليها ورعاية الترتيب فيما يتكرر في الصلوة على سبيل الفريضة وتعديل
الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى في التشهد في القعدتين والسنن الخمسة عشر
التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية
والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا وافتراش رجله
اليسرى ونصب اليمنى والاداب التي هي كظم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه
عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تع بمعنى
الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونها
موافقين لمعناه اللغوي تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وعاية بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها
الحقيقي غير متصور من الله تع لانه دعاء والدعاء سوال يقارن الخضوع وهو يدل على

الاحتياج والله تع منزه عنه خلت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة
في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل في حقه تع فتحمل على
نهايتها وهي الانعام وبمثل هذا يأول الكيفيات النفسانية المنسوبة الله تع في
القرآن كالحياء والغضب وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة
ومنهم ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع
في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو واو في الحصول من شئ نحو قام زيد وقعد او
في التحقق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع من ترتب التابع او تقدمه او الاجتماع
في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل
الوجود عن احدها وتعين بمعونة القرينة والفاء الموضوع للجمع مع الترتيب بلا مهلة
وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب وأن في الترتيب فيقال ح ثم ههنا للتراخي الرتبة
اي سمو الاشعار بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من ان
يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وحتى لا يجئ الا عاطفة مطلقا سواء
كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء التأنيث للتأكيد فيختص لعطف الجمل كما مر في
قوله فضيت ثمت قلت لا يعنيني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التأنيث
وهذه العلامة تتصل بالاسم والفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل
تسكن الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويقل دخولها في
الحرف فاذا دخل حرك بالفتح نحو ربت ولات وثمت وتبقى تاء في كل حال انتهى
وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء المدخولها في الاعتبار بشرط كونه الجزء الاقوى او
الاضعف من المعطوف عليه ولو بتأويل وسيجئ منا تحقيقه واو واما الموضوعان
لاحد المتعدد مبهما لكن لم يجب في أو ذكر ما قبل المعطوف عليه ولزم في اما كلزوم
الواو وقبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجئ وقيل بينهما فرق آخر من حيث

واخطأ من قال ان ثم للتراخي في جميع المواضع

ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرا ويقال او عمرا وانما ينبغي ان
يعلم ان اما ربما يرد بلا واو نحو خذ اما هذا واما ذاك وربما يجئ غير مكررة ايضا اذا كان
في الكلام عوض عن تكرير نحو اما ان تكلمني مبتدأ خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود
والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وربما يجئ بفتح الهمزة على ما حكاه
قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب بها
تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة ويليها الجملة ويجئ بعد الخبر
وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد
الذي عطفته نحو جادني زيد لا عمرو فلا يجئ الا بعد الايجاب ولا يعطف الجملة وبل الموضوعة
للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن
النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك الوهم
لتدارك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد
النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف
هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث
قال في المفتاح واي على قولي لكن الجمهور على ان ما بعدا ي عطف بيان لما قبله
وقد أيد رأيهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد وفصل
والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين
المعطوفين فانه العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وتسعة عند البعض وهي
الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها اي في اما منافاة لكونها للعطف اللام في لكونها
صلة المنع وقوله من وجهين صفة لمانعا اي مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها
قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف
عليها في واما فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا ترى

انه لا يقال جاءني زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعل ذلك البعض للعطف
والحاصل انهم اي القائلين بان حروف العطف تسعة لم يجعلوا ما حرف عطف لورود
السؤال على من يجعلها له في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حروف العطف
فيه اما اما الاولى واما الثانية فان كان الاولى فما المعطوف عليه استفهام على سبيل
الاستفهام وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف
العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي ان للنحاة في اما
المبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتمى اليهما الزمخشري
ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو
الواو واما اما ههنا فللترديد والتعميم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون
الاولى مستشهدا بصحة قيامها او مقامها نحو جاءني اما زيد او عمرو فيكون الواو لعطف
اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف
عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الاندلسي ان اما الاولى والثانية
مجموعهما حرف عطف والواو حرف كما علمنا قد عطفت اما على اما حتى يصير الحرف واحدا
اما الاولى واما الثانية قد عطفتا عمرا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه
لتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة
واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله اما الى جنة اما الى نار
مقدر واندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر واذ قد فرغ السؤال باختيار المذهب
الثاني فافهم هذا المذكور ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او
مقامها ان يكون للعطف كاو فان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية والبحث عن معاني هذه الحروف
العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرنا اجمالا تتميما

للفائدة تا على نبيه على حرف جر نبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه
للنبي وسواي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي
من النبوة بفتحتين وتشديد الواو وهي اي النبوة تا على وزن فعولة كالذكورة تا
والانوثة وهي اي النبوة تا ما ارتفع من الارض فح يكون معنى النبي الذي شرف
مجهول شرف بالتشديد على سائر الخلق وسواي النبي ح اي على تقدير كونه من
النبوة تا فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النبأ بفتحتين وهو
الخبر فالنبي من اخبر عن الله تع وصوح فعيل بمعنى الفاعل والجمع نبيآء على وزن
علماء وجمع علماء وجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير
يرد الاشياء الى اصولها لان الهمزة تا ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه
حرف علة كعيد واعياد وقيل النبي الطريق ومنه يقال للرسل عن الله تع انبياء
لكونهم طرق الهداية اليه فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما
عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي والالهام
هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له الهام
الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي من غير عكس فلما اطلق النبي
على رسولنا كما اطلقه المص عليه في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي
بمعنى الرسول لا اي لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى
العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اي ولكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله محمد
عطف بيان لنبيه وعطف البيان وهو التابع الذي جيء لايضاح نفس سابقه او ايضاحه
باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين بفتح الياء اي
لمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما
مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم

ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما
تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق سواء اما تقديرا ان قصد به رفع ابهام
مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر اشتباه اما من اشتراك
الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما
اشتهروا به من العتو والعناد كثمود لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف
بيان العاد فعطف البيان ههنا لرفع الابهام التقديري اعتناء بالمقصود حفظا من
شايبة توهم غير ما نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا مطلقا ولا من وجه
واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم والعايذات الحديثة النتاج من ا
الحيوانات جمع عايذ وهي اي العايذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول
لان الالف واللام فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير
اما منصوبا ومجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان
للعايذات مع انه ليس مختصا لها يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء
جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والفيل بكسر الفين المعجمة والسند بفتحتين اسمان
لموضعين في الحرم والمعنى واقسم بالله الذي يؤمن الطيور العايذات اي يجعلها
مأمونا بحيث يمسحها اي يمسها على سبيل الترفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين
الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا استدراك من قوله و
عطف البيان انما يكون باسم مختص اي اشتراط الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية
لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون
اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي ثلثون رجلا بعمر وكنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم
بابي حفص ولا شك ان اباحفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص

عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا
اشتهر بكنية اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركا دون الاسم فاذا جعل الاسم
عطف بيان اوضح مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا
وان جيء به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تع جعل
الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح قوله ان
البيت بكسر ان الى قوله لا للايضاح مقول القول كما يجيء الصفة كذلك اي للمدح والفرق
بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من
ضمير مشتقة اي كائنة بخلاف عطف البيان والعتق بينه وبين البدل ان البدل مقصود
بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه نجم الائمة
الاستربادي بانا لا نعلم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوب
اليه في الظ ولا بد ان يكون له ذكره فايدة لا يحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو
سيما كلام الله تع وكلام نبيه ع م قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال انظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا اشمي والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجيئ بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني وجيئ بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالمزين
ظ كما حققه المتأخرين وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني
فانه بيان للاول والبيان فرع المبين ولو لا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثي ان
النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عايشة فان اراد عطف
البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط

وقع في معتمد الحديث ثم وصف المص محمدا بكمال الغاية اي بكمال هو الغاية في مراتب
الكمال بقوله سيد اي مقتدى الانام اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام
مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة
بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال
وخصصته بفرد من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل
المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظ انهم
ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه
فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم
من الاشتراك اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان
رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
علما كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او الناظر فان الوصف فيه
قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته فوضحته وعينته
وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو
زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب
امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف
باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا
عن الامس المعرف ولذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس
يدل على الدبور وهو على وزن الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد له
وهذا اشارة الى الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون

اي كونه للمدح الى آخره صح

الموصوف

الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد
على قوله او للمدح لكان اولى يعني ان كان الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان
الموصوف معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون له شريك
في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون
المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون
الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل احدهما والصفة ههنا
اي في قوله محمد سيد الانام جيئت لمجرد المدح لمحمد عم وعلى آله معطوف على نبيه والضمير
راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله
وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما
ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الا
صحاب يراد به اهل بيته اعم واصل آل اهل على راي بدليل ان تصغيره اهيل او
اول بالواو على راي آخر وفي بعض الكتب النحوية اوأل بهمزتين وهو سهو يدل
عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا
فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اي طايفة منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل
الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس
جمعا للعرب بل هو اسم جنس انتهى تقول اهل واهيل وآل واويل فتصغيره اويل لا
اهيل كما زعم من قال ان اصل آل اهل وخص استعماله في الاشراف جمع بمعنى عال كيتيم
وايتام وفي من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دنياويا مثل آل فرعون
كان او اخرويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آل محمد قوله دنياويا خبر مقدم
لكان وقوله اخرويا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا
اشارة الى جواز الف الدنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعي تفصيلا لا علينا ان نذكر تبصرة

للطالبين وسواء الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة ورابعة
منقلبة كانت تلك الرابعة او زايدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة
يقلبان واوا نحو عصوي ورحوي وملهوي ومرموي والرابعة الزايدة فيها
ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زايدة كتاء التانيث واما القلب نحو جلوي فلاجرائها
مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الاخر والواو فلاجرائهم فصلى مجرى فعلاء
لكون الفها زايدة فقالوا دنياوي كما قالوا احمراوي ولامشابهة في المنقلبة تلك
المشابهة لكونها غير زايدة فلا يحمل فيها فح الالف تحمل ان يكون زايدة والمنقلبة واوا
هي الف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة هي الف التانيث والواو زايدة واما
الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف اظهر لانها اطول
لفظا كجباري بالحذف ولم يقولوا جباروي بالقلب او تقديرا كجزى فقالوا جزئي
بالحذف لتنزل حركة منه منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يحكم في مواضع
شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله في الاشراف نحو اهل الحجام واهل الكناس
قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق تقرب مخرجها
ان قيل كيف يقال تقرب مع اتحاد مخرجهما وهو الحلق قلنا انهما وان كانا خلقيتين
لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع
قريبة منه ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل
واصحاب جمع صاحب كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب وهو جمع
صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفارة
وفرهة وصحاب كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع
فاعل على فعاله الا هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب اشهى لا يقال لما كان

الاصحاب جمع صحب وموجع صاحب قال موجع صاحب قصر المسافة لان قوله
كطاهر واطهار يأبى عنه وسواى قوله اصحابه معطوف معطوف على آله والضمير
مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي مؤيدي اى المقوي اصله
مؤيدين وموجع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤ
يدون وحالتا النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
بكسر الدال وكسر النون فيهما وكذا كل جمع اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون
وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان
وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح
الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية تكون حالة رفعها بالالف
النون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة جره لوقوعه صفة للمجرور وهو
اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا يجتمع مع النون و
التنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف
والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف
نحو هذا جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به الضب وقرئ مجرورا والجحر
بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط
الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمعرف فان قلت لم لم يحرك ياء التثنية
عند التقاء الساكنين نحو بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات
بخلاف التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما
مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وذلك لان في الفتح
يلزم الصعود من الكسر الى الفتحة وهو ثقيل من مكان في فيه نزول وسواء هل
على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج

من الكمة الى الفضة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة
وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تأييد هم الاسلام كان في الزمان الماضي
واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار يعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة اى
اعطاؤهما وصوم شهر رمضان وجمعه رمضانات وآرمضاء على وزن اصفيا
قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور على اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك
الشهور موافق هذا الشهر ايام رمض الحر في بدلك وحج البيت الحرام اى الكعبة
قوله ان وجب قيد للكل اى ان وجب كل من الاقامة والايتاء والصوم والحج
ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء
يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وسوما يقدر الله تع من القضاء
كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه اى صنعه الله
وقدره ومنه قوله تع فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر
انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره بالجر ورمعطوف على خيره والفرق بينهما
بالعموم والخصوص المطلق والعام موالاسلام والخاص موالايمان لان معنى
الايمان عبارة عما بطن على وزن نصرا اى خفي من الاعتقادات الحقيقية ومعنى
الاسلام عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر
اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية
الاداب في الوضوء وغير ذلك وآثار الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال الصالحة
لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل
مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ ربما شخص يرى مسلما في الظاهر غير معتقد
اصلا منقاد بكسر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما

لفظان

لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو
الدخول في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة التسلم
صلح وقيل مسلمان قوله تع ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول اى
الوصول الى السلم وباقي البحث مذكور في الاصول اى اصول الدين يعني
علم الكلام فلما قال المص اما اورد جوابه بالفاء بقوله فان الولد الاعز يقال
هو عز يزاى قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية
وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة
بالفعل وهي اى الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق
بتغيير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد وكأن لانشاء تشبيه اسمها
بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا
يكون كأن للشك نحو كأنك قايم لان الخبر حينئذ هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه
قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واي
في كذا وكاي واصل كأن زيدا اسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة
والمعنى على الكسر وعدل على الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على
التشبيه ولكن للاستدراك اى لتدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة مثلا
اذا قلت جاءني زيد فكأن متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا فدفعته بقولك لكن
عمرو لم يجئ وليت لانشاء تمن الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقع ممكن لا
وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم و
كذا غيرها فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة
الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال استعمالا في ملازمتها الاسماء فان كل

واحد منها لابد له من اسم ينصبها مالم يُبلغ كالافعال فان كلّ لابد له من فاعل ليفيد
وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيرها وتلفظا في كون اواخرها مبنية على الفتح
كالافعال الماضية وفي انها كالماضي نحو ان وليت وربما في نحو كأنّ ولكنّ
ولعلّ كالافعال ومعنى في تضمنها لمعنى الفعل من تحققت وتمنيت واستدركت و
غير ذلك فلما شابهتها بهذه المشابهة اي مشابهة تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها
اي جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين
وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف و
هو الابتدائية او المبتدأ على الروايتين ولا عمل للحروف فيه اي في الخبر ومن
خصايص هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال انّ قايم
زيد للا يشابهن الافعال في العمل اي في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه
المرفوع وهو اي الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان
يحظ رتبة الفرع على الاصل فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل
الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي يقتضي
ان لا يجوز تقدم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا
فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزل ح منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من
شدة الاتصال في الاغلب كقولك انّ في الدار زيدا وفي التنزيل انّ الينا ايابهم
اي رجوعهم ثم انّ علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر حاصله
على ما قرر شراحه انّ الغرض من تقديم المنصوب في خبر انّ ايقاع المخالفة بين
معمول الفعل وملحقه وهي انما تتحقق في غير الظرف بتأخير المرفوع اما في الظروف
فيتحقق هي بدون تاخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى
يقال شبه صورة انّ في الدار زيدا صورة ما ضرب زيدٌ عمرًا وقيد بالمستقر اذ اللغو

قد

قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعول مالم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم
نحو ضرب في الدار على المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا
فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه انّ ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدأ
ولا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي الرضي اعلم انّ حال الاسم والخبر بعد دخول هذه
الحروف عليها كما لها قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا
ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو انّ في الدار زيدا و
ان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبر ظرفا نكرة وجب تأخيره نحو انّ لدينا
انكالا انتهى وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او
نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو انّ مالا وانّ ولدا
اي انّ لهم مالا وانّ لهم ولدا هذا اي الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيرها
فكقوله تع انّ الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي خسروا في الآخرة وعند بعضهم
خبر انّ قوله تع لما جاءهم وكقوله تع انّ الذين كفروا ويصدون اي يعرضون
عن سبيل الله والمسجد بالجر والحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون
والواو زايدة فانّ الفاء والواو وكل منهما في خبر انّ مما لا يخفى على المتتبع قال صاحب
اللباب وهو صاحب الضوء واما الاسم فلا يحذف علله اي بين علته وذكر دليله
الغالي اي الشارح الاول المعروف من شراح اللباب بالقطب الغالي بانّ
الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه
بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل انّ زيدا قايم في انه اي
الشان زيد قايم فح يجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي يأتي بعد
ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وقد جاء
في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر كقوله اي قول الشاعر فلو كنت جبنيا

قيل سوطا يفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتي ولكن
زنجي التزنج جيل من السودان اى طايفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء مثل
التاء يجئ للوحدة نحو تمرة وروم غليظ المشافر اى ولكنك المشافر جمع مشفر
بكسر الميم وسمي في الاصل شفة البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها شفته بشفة
البعير في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية و
لكن زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فشاذ فهكذا
اشار تا الى قوله وقد جاء قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من
غير ضرورة كقوله فلئيت دفعت بفتح تاء الخطاب الهم اى الحزن عني ساعة
اى فليتك وفليته على انه ضمير شان حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل و
تمامه هذا الصراع فبتنا على ما خيلت ناعمي بال وضمير خيلت للنفس اضمر الفاعل للتقرر
في الاساس يقال افعل ذلك على ما خيلت اى على ما ارتكل نفسك واوهمت والبال
القلب وناعمي اصله ناعمين حذفت نونه بالاضافة اى بتنا على ارتنا نفوسنا
حال كوننا ناعمي بال اى ذوي مسرة واصحاب فرح وسرور هذا ويرد عليه
ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا لا نسلم ان المحذوف ضمير الخطاب
بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا
اذا كان ضمير الشان لكن نحو ان من لام الخ ونحو فلو ان حقا اليوم الخ ونحو فليت
دفعت الهم وقال شراحه الى ليته على ان الضمير للشان وقد قال ابن عصفور
الواو والحال يجوز حذفا سماعا هذه الحروف في فصيح الكلام اى في الكلام الفصيح
فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه اى من الحذف في غيره
فليتامل في هذا المقام ثم ادعى المص لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اى دام وثبت قوله
لان متعلق بما يفهم من اى التفسيرية يعني انا قد ثابرنا لان اللفظ الدال على النفي

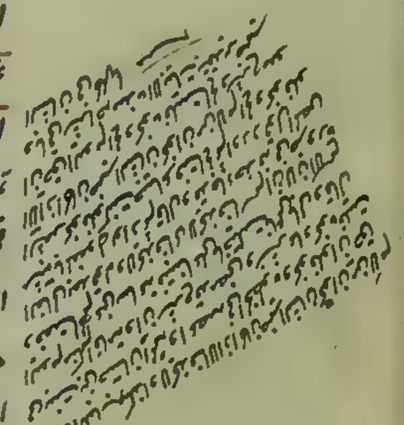

وسو

وسولا اذا دخل على ما فيه اى على لفظ في معناه النفي وسوزال بفيد الاثبات ولا
زال فعل من الافعال الناقصة وهي اى الافعال الناقصة في المشهور كان و
صار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي غير اشتراط انتقال من حال الى
حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء او بحسب
العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة
بمعنى ذهب واشتمل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى
الاشتمال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل
وبات واعلم ان هذه الخمسة يجئ على معان ثلثة الاول لاقتران معانيها
الجمل التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي يدل عليها بوادة وهي اى تلك الاوقات
الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها
بصيغها نحو اصبح زيد قايما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضي
والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بوادة
والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك في الثلثة الاول اذا كانت
بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اى دخل في الصباح وفي الا
خيرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اى نزل من آخر الليل وظل
بمعنى دام او طال وعاد وآض بالمد بمعنى صار وقد يجئ بمعنى عاد ورجع
ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فح لا تكون من الافعال الناقصة وغدا بالغين
المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار وما زال الذي مضارعه
يزال واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال لا زال
اميرا وما انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر
العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف

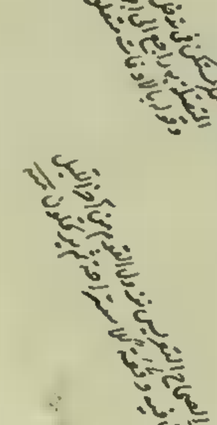

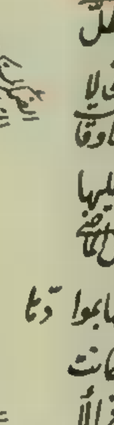

في اللفظ دون المعنى كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لاتفتؤ وبرح بكسر
العين في الاصل زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اى
استمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم يجز مازال زيد الا مقيما ومادام هي لتوقيت
فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس
مادام زيد جالسا اى مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقة
نحو جلس مادام عمرو قايما ابوه وقد يكون مادام تامة بمعنى بقي كقوله تع ما
دامت السموات والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا
وعند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع
نحو قوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على
المبتداء والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بهما بالفاعل والمفعول
الكائنين في الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا غيره فاسم زال ضمير
مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد وكاسه جار ومجرور مع متعلقه
خبر زال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكرام سوى
المتعلق المحذوف والظرف معا لان المقصود سوى الاخبار بوجود الشئ في
الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا
لازما واقيم البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح
جار ومجرور مع متعلقه خبر زال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما يقال خبر لازال
يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا ما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند
الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لازال و
وجه الاندفاع ظ على ان يكون المنصوب المحل سوى المجرور فقط انما يستقيم في الظرف
اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اى كائنا كاسه ويجوز ان يكون

(اعلموا بانه منصوب المحل منه)

الكاف

الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر الازال وحده نصب على الحال من اسم
يكون بتاويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى
منفردا او وحده على راي ابي علي اى لازال مثل اسمه ومسعودا بدل من كاسه
امامن الجموع ان كان الكاف حرف جر ومن الكاف وحده ان كان اسما بمعنى
المثل بدل الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال
المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود الملبس من احد الطرفين
من غير اشتمال احدهما على الاخر يكفيه كما مر فان التلبس في تسميته اشتمالا على
ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على الاخر بل هو ان اول الكلام مشتمل على اخره
اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شئ من زيد ثوبه فانا نعلم ان
المسلوب ليس نفس زيد بل شئ مما يتعلق به ومن ثمة يقال ان في بدل الاشتمال
ذكر الشئ اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فيهما في الايضاح اقوى من البدل
الكل وان كانا اضعف منه في التقدير لاشتماله على ذكر الشئ صريحا مرتين
وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسه حال من الضمير المستكن في لازال ليس
بسديد لان الحال قيد لعامله وسواى عامله ههنا اعني لازال دعاء للولد والقيد
ينافيه اى ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان
مسعودا خبر لازال وكاسه متعلق به وقدم على كلا التقديرين للسجع ولم
يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتخلف التقدم والتاخر ايضا وانما
يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كنت ساكنا مرفوعا
كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالبتداء وحده ومن ثمة بالفتح والتشديد وقد يكتب
بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف اولى اى والاجل
انها لا تتم باسمائها كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن

رسم الفاعل اى علامته وخاصته وهو اى رسمه ان يتم الكلام به فهكذا القول في منصوبها حيث لم يسم مفعولا لانه ليس على رسمه بل هو زايد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اى رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جايز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد وهو اى تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتدئ من كان منتهٍ الى راح لانها افعال صريحة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل وجد في اوله لفظ ما من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اى لما النافية صدر الكلام لكونه مغير الكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير اوليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما المصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قايما ليس زيد لوقوعه في القران نحو يوم يأتيهم في قوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الا

فعال

٢٨

الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجيء الا اربعة عشر بناء كلما صحيح وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجايزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا فكانه المضاف ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الحاج امرا او لا الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع بالابتداء كقوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا فتقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما اتي بها ههنا لفايدة الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم يقع موقع الاسم المفرد ولما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العامل فيما هو اردت واردت مع معموله خبر ان وهو اى اردت مع معموله

[illegible]

وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما
يصح على راى من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو
عدم جوازه فلا والى اهل مجرور اى قوله اهل مجرور بالى الخير مجرور لاضافة اهل
اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا اى محبوبا وهو اى مودودا معطوف
بواو متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية
لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من ا
الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ
المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا وانما
سمي السجع سجعا لانه متكرر على نمط واحد كهدير الحمام وبه اى بقوله ثم اخر رعاية لامر
السجع سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر
التقديم على ما يستحق تاخيره عنه نحو عندي مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا
اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودا اعني سقط هذا السؤال
بقوله اى بقول القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب
والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله تع ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق
بقوله كفوا قلت قدم لفظ له عليه اى على كفوا للاهتمام بشانه اذ الآية الكريمة انما هي
مسبوقة لنفي المكافات اى المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن
ذات الله لا لنفيها عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالغين المعجمة مستفاد من هذا الظرف
فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التلميظ لهذا الولد فقال
لما استظهر اى قرا وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما
قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر مقحم واعلم ان اما يجيء على اربعة اوجه احدها فعل
نحو لم لما لموا في مختار الصحاح لم الله شعثه اى ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني

جازمة

جازمة وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو لما ضرب زيد اى حين ضرب قال ابن المالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل هذا حسن
لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها بلما الحين نوع تاييد للاول وبمعنى
الا اذا لم يدخل عليهما نحو قوله تع لما عليها حافظ ولما في قوله المص لما استظهر بمعنى حين
لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا راي ابي علي وكلام سيبويه يحتمل الاسمية
والحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهتها بلو ولو حرف فقال
ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي الا ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان
ذلك الحمل منه توهم والوجه ان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل
ماض لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين كونه اى كون لما اسما وبين كونه حرفا
سبب بنائه كمذ فانه مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما بني
حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد
الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التي اضيف اليها لما قوله
لما في محل الرفع على انه قايم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية اما لفظا
كما في لما استظهر او معنى نحو لما لم تنصري اعرضت عنك وانما وجب كون تلك الجملة الفعلية
لما فيها اى استقر في لما معنى المجازاة اى الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية
كلم المجازاة على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة
لها والعامل الناصب فيها اى في لما انث ضمايرها على تاويل الكلمة اردت اى اردت
تلميظه وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذ وكلما فهي مشترك في
كون العامل فيها اخواتها دون استظهر لانه مضاف اليه اى جزء منه للما والمضاف
اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في

لكونه شيئا واحدا

المضاف لزم كون الشئ اى المضاف اليه عاملا فى نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر فى
المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه فى المضاف لزم عمل المضاف اليه فى نفسه بناء على ان
العامل فى الشئ عامل فى ذلك الشئ وهو غير جايز مختصر منصوب على انه مفعول استظهر
وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمّى الى اسمه كوسعيد كرز بضم الكاف الفارسية
لقب شخص سعيد اسمه واضيف الى الثانى بتأويل ان يراد بالمضاف المسمّى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكأنه قال جاء نى مسمّى لفظ فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه
وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا اريد
من المختصر مسمّى لفظ الاقناع اعنى ذات الكتاب اى المختصر الذى هو الاقناع اى مسمّى
لفظ الاقناع وكشف اى ازال عنه اى عن المختصر الواو فى وكشف للعطف و
كشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد والجملة جر لكونها معطوفة على جملة
استظهر التى هى مجرورة لكونها مضافا اليه للى بحفظه الباء فيه للاستعانة اى كشف
عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة
الى الله تع لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اى الباء
المذكور حرف جر وحفظه مجرور بها اى بحرف الجر والجار مع المجرور متعلق بكشف و
الضمير فى بحفظه مجرور المحل لكونها مضافا اليه لحفظه وهو اى الضمير المذكور يجوز ان
يكون عايدا الى الولد فيكون اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديرا
بحفظ الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عايدا الى المختصر
فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديرا بحفظه المختصر
الولد بالرفع فضله منصوبة لانه مفعول كشف وهو مضاف الى القناع
وهو ما تغطى بضم التاء من التغطية وهى التغشية اى ما تستر المرأة به
رأسها وتغشيه وفضلة ما بقية التى نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ

اما حقيقة ان استعمل فى معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل فى غير ما لعلاقة بينهما
والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت
هى المشابهة اى ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازى بسبب شبهه بمعناه الحقيقى
ثم ان ذلك الشبه قد يضمر فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه
ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمّى ذلك التشبيه
المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكورة استعارة تخييلية ولما قصد المص
هاتان الاستعارتان اشار الشارح الى بيان الاولى بقوله وفيه اى فى كلام
المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمرأة المجوبة فى المعقولية
وميلان بفتحتين مصدر مالم يميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله و
اثبت المص له اى وفى كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اى للمختصر ما
يلزمها اى المرأة المجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا
التشبيه المضمر فى النفس سمّى استعارة مكنية انما تسمية بالمكنية فلانه لم يصرح
به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية
خالية عن المناسبة كذا فى شرح التلخيص والاثبات المذكور تسمى استعارة
تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى من خواص المشبه به تخييلا انه من
جنس المشبه به هذا على راى الخطيب فح يكون كل من لفظى المختصر والاقناع
حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز
هو اثبات شئ لشئ وهو وهذا امر عقلى فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهى
قرينة للمكنية فهما اى الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجودا لانه ما
لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية فى الكلام ولا يتأتى هذه القرينة

الاستعارة المكنية هو اثبات لازم المشبه للمشبه به والتخييلية اثبات امر متخيل كون المشبه به من جنس المشبه

اى اضافة خواص المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية الى الا بعد
التشبيه المضمر فى النفس وفى كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا
على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد
جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اى وصل به مراده وطرح الجهل عن نفسه
فشبه ازالة الصعاب اولا بكشف الفضلة فاستعير لها اسمه اعنى الكشف ثم اشتق
منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال انما هى تبعية مصدرها
لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه
موصوفا فما لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات
والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه
انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اى لفظ المشبه به قسمان لانه
ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كالاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما
يشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا فى المصادر ومتعلقات معانى الحروف
ثم يسرى فى الافعال وما يشتق منه والحروف ففى المصادر يقدر ان معانيها
شبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعانى المشبه اسماء المعاين المشبه
بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا فى متعلقات معانى الحروف يقدر
انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعانى الاخرى اسماء المتعلقات
ثم يسرى التشبيه والاستعارة فى الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل
اولا فيستعار له اسم القتل ثم تشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه
غيره واحاط والاحاطة ادراك الشئ والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب
كشف من غير فرق بمفرداته الجار مع المجرور متعلق باحاط اى احاط مسائله

وابحاثه

وابحاثه بكمالها هذا على تقدير كون الباء زايدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون
تقديره واحاط الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز
مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الى المختصر حفظا منصوب على التميز
وهو فاعل فى المعنى لان المعنى احاط حفظه والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا
اى كقول المص حفظا وكقوله تع واشتعل الراس شيبا اى شيب راسى او بمعنى
المفعول كقوله تع وفجرنا الارض اى شققناها عيونا اى شققنا عيون الارض
هذا مبنى على ما قيل من ان المميز فى النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا
به صريحا كما فى الآية او غير صريح كقوله امتلاء الاناء ماء اى بالماء والمشهور انه يجب
ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها
قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز فى الاصل هو الفعل المذكور بعينه ما
لاقيه فى الاشتقاق سواء كان مخالفا له فى التعدى كما فى طار عمرو فرحا وامتلأ
الاناء ماء اصلهما طير الفرح عمروا وملاء الماء الاناء او فى اللزوم كقوله تع وفجرنا
الارض عيونا اى تفجرت عيونها وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول
به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير فى الارض لكن فيه فوات مبالغة
توجد فى التميز وقيل عيونا نصب على الحال واتقن اى احكم واثبت وهذه الجملة
الفعلية يعنى اتقن فى محل الجر معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر وباقى اعرابه
كاعراب كشف ما موصولة لا بد لها من صلة يبينها مشتملة على الضمير العايد الى الموصول
لان الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة الشئ الواحد فلا بد من شئ يصل بينهما به
على حذف الضمير العايد الى الموصوف وكون بين فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل
فى قوله تع لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه
معنى المرفوع الا انه لما جرى فى كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون

عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لابد منه لفظا او تقديرا اذا كان
الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام
الى مجرد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة مثل ان وما
المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويسمون الموصول
الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه ويجوز حذف هذا
يعني كما قد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما
الدواهي ليفيد الحذف ان الداهيتين الصغيرة المنفهة من اللتيا بتشديد الياء
تصغير التي والكبيرة المنفهة من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتها وشناعة
شانها مبلغا لا يمكن شرحه فتترك على الابهام من غير صلة مبنية له كذلك قد يحذف
العايد اي حذفا منويا لا منسيا منسيا كونه فضلة مستغنى عنه لانه لما صار
بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العايد
اذا كان العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قولهم ع هذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضلا اي موليكه اي الشيء الذي
الله يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان
ضميرا مجرورا متصلا فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف
الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قولهم ع فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به
والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة تقديرا كقولهم ع فاقض
ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة او الصلة
وكذا الصفة اذا كانت جملة لابد وان يكون روي عن ابن سعيد السيرافي
في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو في يحيى بمعنى من ومنه قولهم لابد وان يكون
وقيل الواو زايدة لئلا يلتبس بلابد ان على تثنيته وقال بعض الفضلاء ان الواو

في

في مثل هذا العطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام بما يناسبه
كان يقال ههنا لابد ان يوردوا ان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية
وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه ط
زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول
المبهمين لما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف او الموصول من اضافتها
المضمون الصفة او الصلة فلا يكون اذ ذاك الا ان يكون الصفة والصلة جملتين
متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية
لان غير الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحو اما واطلبته
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والايعرف المخاطب مضمونها الا بعد ذكرها
فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قلت لانم ذلك فان الجملة الاستفهامية في
قولهم جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا مؤول بمقول
فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقول لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة وقد الجمل
الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي هو موصول ابو مبتداء منطلق خبره والمبتداء
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع
صلته في محل الرفع على انه مبتداء وزيد خبر المبتداء اعني الموصول والفعلية الصرفة
نحو الذي انطلق ابوه عمرو والمقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو
فان اصلها الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد ذكره بدخول اللام الاسمية
المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم
في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في
المعنى والظرفية نحو الذي هو موصول في الدار ظرف مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله

جملة ظرفية صلته وهو مع صلته في محل الرفع مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي
ان تكرمه اكرمك بشر وقوله فيه اي في المختصر صلته ولما كان لمظنة ان يقال كيف يصح
جعل فيه صلته والصلة لا تكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن في فيه
المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما
فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة والضمير البارز في فيه مجرور المحل بفي
راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق
ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن النحاة لما رأوا انه لا يصير تماما بحسب الاستعمال
الا بالصلة حكموا بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة
ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار مع المجرور
ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهي اي الحال انث الضمير بتاويل الصفة اما
لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول
به عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا
راكبين واو ههنا لعناد الخلو لا يمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة واما الجملة في
قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان للازم الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها
بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند
وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار
كونها فاعلا ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد
هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد
هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واما تقييدنا المفعول بقولنا به فبناء على ان
المشهور وهو المختار عند المحققين ان الحال لا يقع ما عدا المفعول به لكونه فضلة
بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا فاعل في المعنى لا على انه

مفعول

مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي اللباب ان يقع الحال من المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا
فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي كون الحال اما لبيان الفاعل
او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال عن المبتداء والخبر والمضاف اليه لكنه قليل
لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف
وقع حنيفا في قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم
قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تع
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا
منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به
فهو مأول باحدهما وهذا الحال يعني من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها
حالا من الموصول لانه مفعول اتقن والعامل فيه ح هو اتقن لان العامل
في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع
مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعله المستكن
فيه جملة ظرفية صلته اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من
من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله
من النحو حال لكون ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة و
كقوله تع فاجتنبوا الرجس اي القذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس
لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر بمن البيانية لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي
ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا
ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طايرا على غصن وبعد المعرفة
المحضة فحال عنها نحو قوله تع فخرج على قوله في زينته اي متزينا حيث وقع بعد

حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف لما مر
والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها صح

ضمير خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه
فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني
الزهر في اكمامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى
ثم قال بعض المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف
المتصرفة مثل الجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن
ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد
التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان
كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية
الاضافة نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة
الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه مأخوذ من كلام الرضي رحمه
فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان
قال لا نم تنكير الجمل فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا
ولو سلم فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجل وطويل
كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل
وقوله او نقول ان الصلة وكذا الصفة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفته
في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فح يجوز ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو
الموصول اشارة الى جواب آخر تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة
الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره
مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت
من ضربته وجعلت من موصولا قد اشرت الى علم المخاطب لمعين لا بجوهر لفظه
بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة

لم تشر

لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق
بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات
ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا
انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في
ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تع وان هذه امتكم امة واحدة
فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتأويل انبه او اشير وامتكم ذو الحال
والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا
في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل
في الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول
النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب ولا ينتقض بقوله تع لفظا ومعنى هما منصوبان على
التمييز بيائين مصدر ميز بالتشديد بكسر الياء على ان معنى هذا الاسم تمييز مراد المتكلم
عن غير مراده من قوله اتقن اي هو تمييز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة
اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما
معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي الولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ والمعنى
معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
ما يعين بعض المحتملات التي نشأت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض
عن ذات لا عن هيئة الذات على قسمين تمييز عن المفرد وتمييز عن الجملة لانه ان رفع الا
بهام عن ذات مذكورة فهو تمييز عن المفرد واذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء
الاربعة وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون الا عن نسبة في جملة او
في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا ويا لزيد فارسا واعجبني
طيب زيد ابا فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام الكاين في مضمون

الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وبمعنى المفعول لان معناه واتقن لفظه و
معناه اي اتقن ما فيه ولفظه فهو اي احكامه هذا اما بمعرفته مع علله وضبط قواعده
مع جزئياته او بمعرفته بانتفاء الشك عنه اردت فعل فاعل وهو ضمير المتكلم اعني
التاء المضمومة ان مصدرية المظه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المظ وهو اي الضمير البارز
عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المظ مع ما عمل فيه منصوب المحل على انه مفعول
اردت واردت مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه وهو اي قوله مع ما حال
من الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاعز مراد مني تلميظه
او مريد انا تلميظه وقت استظهاره وانما فسر بهذا البيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة
هنا في محل المفرد وما قيل انه اي مراد مني تلميظه لا يجوز ان يكون مفسرا لقوله اردت ان
المظه لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد
لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى المظه اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ
بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم او اخرج بلسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى
به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا التلميظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الطعام وا
لاذاقة فهو من الكناية المط بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة
للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في
التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر
تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال لمظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة
بالكناية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له
ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر
ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام التربية والتعليم

فالمعنى

فالمعنى المتحقق الارادة من قوله اردت ان المظه هو اني اردت ان اعلمه من كلام مجرور
بمن متعلق بالمظ واعلم ان الظ انه من في قوله من كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان
المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام ويحتمل ان يكون من زايدة عند من يجوز زيادة
من في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم
يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف
بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور مضاف اليه للكلام المحقق
مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة
وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري
انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم
بالفتح العالم المتقن وقيل هو مقلوب من البحر قلب مكان حيث الباء مكان الحاء و
قدم الحاء مكان الباء لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب
الحيوة اما الماء فظ وقد قال الله وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فبقوله عم
من صار حيا بالعلم لم يمت ابدا فبهذه المناسبة اي بمناسبة ان كلا من البحر والعالم
مجمع لما هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتيقن يعني يطلق
البحر على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه
عليه ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا علمه
على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي ويلايمه قولهم التحقيق اثبات المسائل
بدلايلها والتدقيق اثبات بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها ابي مجرور بدل من
الامام بدل الكل من الكل بكر بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام
في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام
العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح اما ان يصدر

فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف
اي المظه شيئا من كلام الامام صح

باب وام او ابن وبنت ولا يصدر بشئ من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو وام
كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي ع م والثاني وهو العلم الغير المصدر باب وغيره
اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بفتحتين والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي
والا يلزم كون الشئ قسما من نفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل
المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي وهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم
الكنية واللقب صو العلم وقد جعلوا قسيمها الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية
علم صدر باب وام وابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصودة منه قطعا وما
عداهما من الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر
في المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطة ولعل
الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عدا هما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم
كما يسمى اسما وفيه ضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي حفظ
عن توهم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابي بكر بن مع فطت
الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط فلو قوع المذكور لكثرة الا
ستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم
آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه وقع وسط الاسم والوسط
ليس مظان التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن
صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شئ منهما كقوله تع وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين
عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذف ان اضيف ابن الى غير العلم نحو
هذا زيد ابن اخي لان وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا ثبوت التنوين في اللفظ و
ثبوت الالف في الخط متلازمان فكذلك حذفهما وسوى ابن مجرور لكونه صفة عبد
القاهر وسوى ابن مضاف الى عبد وسوى عبد مضاف الى الرحمن الجرجاني

صفة نسبية الى متصل بياء النسبة للامام لعبد الرحمن كونه اقرب من الامام لان المراد
معرفته اي معرفة الامام بانه جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة اباءه فوصف
الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره ما سقى فعل ماض فاعله الله ومفعوله
ثراه الثرى مهنا بالقصر التراب الندى وبالمد كثرة المال اي قبره او منزله منصوب
تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لثرى عايد رفع على انه خبر بعد خبر لقوله
والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تع وسقاهم ربهم شرابا طهورا
وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اي من ملحقاتها وما
تما يجري مجريها في الدخول على المبتدا والخبر تتعدى جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار
على احدهما ولو زاد الموصول وقال التي تتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال
القلوب او حذف قوله الممتنعة الاقتصار على احدهما لاندفع عنه ان يقال ان امتناع
الاقتصار عليه من خصايص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي يجري مجريها في
مجرد الدخول على المبتدا والخبر لا في خصايصها وفاعله مستتر فيه عايد الى الله تع الجنة
مفعوله الاول سمي في اللغة البستان ومنه الجنات مثواها اي مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى
وجعل خبر ان لفظا وانشاء ان معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء السقي والجعل
المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل في الماضي فيهما ههنا لكونهما في معنى الامر لانهما
دعاء وسوق والدعاء في قوة الامر فان معنى غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل
ههنا ليسق وليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضي تفاؤلا كأن السقي والجعل المذكورين
قد وقعا وسوا خبر عنهما بالمضي او تأديا كأنه رأى اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا
غير لايق لقانون الادب على ان حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم
يعطف ما في قوة الامر على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخوك

اخو مكاشرة وضحك فخياك الآله فكيف انتا حيث عطف خياك حال كونه في معنى
الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انها اخبار صورة
ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وسواى
عدم وقوعها موقع المفرد ظ فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري
ومحلي فاللفظي في ستة مواضع الاول فيما اخره صحيح ولو قال في الصحيح لكان اوضح
لان سنا يوسم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك فان
الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في آخره او لا نحو احمد وانسب
لقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو ومثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ولنا غيره او في حكم الصحيح وسوا في آخره ياء او واو وساكن ما قبلهما نحو ظبي
ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورايت
ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا مثل دلو ومغزو ورايت دلوا و
مغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة
المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد بها اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب
لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء
المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب كما مر لكن لما اندرج
غير المضاف منها في الموضع الاول احترز الشارح عنهما معا كما يدل عليه قوله الآتي
قصدا الى انضباط الكلام والقرب من الافهام نحو اخوه وابوه وحموها وهنوه
وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني الزيدان
ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل التثنية منها على ما سواء عم
من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين
علما للبلد وبالمعنى التكرار نحو كرتين اى كرتا بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان

اعراب كلها مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح و
سوا لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وسوا ما تغير بناء واحده
كرجال فان اعرابه بالحركة وسوا مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته من وجه الاحتراز
والواو بمعنى ذوي جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير لفظه بالواو والنون حذف نونه
للزوم الاضافة وسنا مثل لفظ النساء فانها جمع امراة من غير لفظها وذلك غير عزيز
في كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون والرجال
وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال و
عشرين وانما كتبت الواو وبعد الالف حالتي النصب والجر في اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر
وانما كتبوا ما في الرفع حملا عليهما وبلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست بجموع
لانه لم يات اولٌ وعشرٌ وثلث وغيره مفرد اجمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها و
وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعوض بذكره ما
ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلا كما وكلاهما
وكلانا واحترز عنه مضافا الى مظهر فان اعرابه تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال
الثلث قيل السر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المضمر انه لما كان
كلا عندنا مفردا اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا للفظه
وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه
كناية عنه رعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع
الاعراب بالحركة واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل رعي جانب الاصل الذي
هو الاصل واعراب بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر باليا وحال الرفع
بالالف فان قلت لم لم يتعرض لحال الرفع قلت لما كان محافظا من لفظ كلا لم يتعرض
الا الى حاله الذي يتغير فيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت

بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية بلفظ
الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال الثالث في التثنية وما يلحقها على قياس ما ذكر
في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء اى من الاسماء
الستة المضافا بالحروف وسوط ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان
حروف الاعراب فيها ملفوظة يعني بها الحروف التي هي الاعراب او الحروف التي هي
دلايل الاعراب على رأى آخر كما مر والتقديري اى الاعراب التقديري في سبعة
مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء المعربة التي اواخرها الف مقصورة
اى غير ممدودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قولهم حور مقصورات
في الخيام وبقولنا المعربة يرفع النقض بلدى ومتى ظرفا لكونهما مبنيتين نعم لو
سمي بهما كانا معربين واعرابهما كذلك سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل جبلى
او منقلبة عن الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا اولم
يثبت مثل عصى ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وكذا غير
واعلم ان اعراب هذه الاسماء تقديريا بالعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة
ما دام الفا اذ لو حركة لاخرجته الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على قبل الالف
حيث كان مقدر العدم الاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدر
في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية التنابع
من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورأيت غلامي
ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي
ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قول بتنوين العوض
اى انما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا
او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء

قبل

قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك
الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين
ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني
والبناء يمنع الاضافة كما صرحوا به قلنا لانم اولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل
المذهب الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل كزيد و
عمرو وبكر معرب سكون آخره سكون وقف لا سكون بناء اذ معربية اللفظ تحقق
بقابلية توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم عن المعربية ما لم يوجد
المناسبة للمبني الاصلي بمجرد انعدام ما يقتضي لحوق الاعراب باخره ولهذا ذكر في قولهم
المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم اراد وا به امكان الاختلاف سواء وجد
بالفعل او لا ولئن سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الا
ضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من اضافة حيث واذا واذ ونحو ذلك
واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه
حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي
لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي
اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو ولما تعذر في الصرف من ان
الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي
هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا
الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب محلي اما جملة منقولة الى العلمية نحو
تابط شرا علم شخص فان كان في الاصل جملة دالة على نسبة التابط اى الآخذ با
لابط الى شخص وشرا مفعول تابط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي
واعرب تقديرا على رأي والتفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها

علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل واما بعد العلمية فقيل من المبنيات
المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجراء لمخرف
كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجرى الاعراب فى آخره كبعلبك فيقال جاءنى تأبط
شرا بالرفع شرا لكن لم استغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكى حيث حكى لفظ الجملة
للدلالة على العضبة فى الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب
التقديرى فكلام الشارح مهنا مبنى على هذا القول ومغرد فى قول المجازى لا
فى قول النحاة باسرهم لان سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا
اصلا نحو من مرفوع المحل مبتداء وزيد آخر مرفوع تقديرا خبرها كما هو المشهور وهو مذهب
سيبويه وقيل بالعكس فى استفسار من يقول ضربت زيدا فتقصب فى يدا اشعارا
بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك لان كل اسم سواء كان
مفردا او جزءا اخيرا من المركب كان معربا فى الاصل وحكى ذلك الاعراب فاعرابه
المحكى بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديرى والاوضح فى
العبارة ان يقال فاعرابه تقديرى بحذف لفظ المحكى كما حذفه العالى فى شرح
اللباب وهكذا وقع فى بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفى نحو خمسة عشر
علما محكى آخره على الفتح ويصير معربا تقديريا فى قول فيه اشارة الى ان فيه قولا
آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام نحو ان خمسة عشر اذا جعل علما
قد يجرى عليه اللفظى ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء
لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكى على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم
انه مبنى كما كان قبل العلمية رعاية الاصله وقال الآخرون انه من المعربات
المحكية على الحركات البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق ان
يجرى الاعراب فى آخره لكن كان الحرف الاخير مشتغلا على الحركة البنائية المحكية

تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديرى فان قلت فلم تعين
الاعراب المحكى لفظا فى تأبط شرا وجازا فى نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز الاعراب
لفظا قلت قد كان الواجب فى الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب
البناء فيهما لكن فى نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترك حينئذ بناء
الى اعراب بخلاف تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب
فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب
آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب العالى فى شرح اللباب ومما ينبغى ان يعلم ان
من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذى جزؤه الثانى معرب باعراب معين
معوله لما لا اعراب له لفظا مثل ان زيدا وهل زيد ومن زيد والقيد الاخير احتراز
عن المركب الاضافى نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب
غلامه فان اعرابهما لفظى فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام
بحسب العوامل والثانى مشغول باعراب الحكاية الا ربع من تلك المواضع السبعة التى
كان الاعراب فيها تقديريا فى الاسماء المنقوصة وهى الاسماء التى اواخرها ياء مكسور
ما قبلها نحو القاضى والرامى فان اعرابهما تقديرى فى حالتى الرفع والجر نحو جاءنى
القاضى ومررت بالقاضى بالاسكان اى باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء وفى حالة النصب لفظى لخفة الفتحة نحو رأيت القاضى وقد جاء
بالاسكان فى النصب ايضا اى كما جاء به فى الرفع والجر او كالفتحة للضرورة الشعرية
نحو قوله مهلا بنى عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية
لامهل المقدر وبنى منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت بالاضافة الى
عمنا قوله مهلا موالينا اى بنى عمنا الذين هم موالينا اى ناصرون لنا فى الصحاح المولى
الناصر وقوله لا تنبشوا من نبش البقل والمبتا اى خلع قشره وكفنه ينبش على

بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون
حالة النصب وانما قال لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه معوله اعني مهلا مع
ان المقدر امهلوا بقرينة تنبشوا ابناء على ان المقصود بيان العامل وهو امهل
اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بفتحتين اعطِ امر من اعطى يعطي القوس باريها
اي ناحتها من بريت القلم من باب رمى وبالفارسية تراشنده بالسكون
حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل مأخوذ من قول الشاعر يا باري
القوس بَرْيًا ليس تُحْسِنُهُ لا تُفْسِدِ القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض
الامر الى من يحسنه ويتعهد فيه حق المهارة الخامس من تلك المواضع السبعة الجمع
المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده ويرد عليه ان قوله تع والمقيمي الصلوة فيمن قرأ بالنصب
فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف تقديرا ونحو مصطفوا القوم فانه مضاف ملاق
ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا
ساكنا بعده ملاقيا علامة مدة ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو
مصطفوا القوم نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
فان اعرابه بالواو رفعا وباليا نصبا وجرا لكنها سقطتا اي الواو واليا في اللفظ
لملاقاتهما الساكن بعدهما وسواء التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس
بالمفرد فالحرف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار
بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب
تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا
ذكر الاعراب التقديري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا
القسم لكن القول بالاعراب التقديري في الواو المقلوب ياء دون الواو المحذوف مما
لا يعتد به ولا يجري ما ذكروه في اعتذاره من ان الحذف عارضة بواسطة كلمة مستقلة

والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشتمل اي ساكن كان من لام التعريف والاسم الذي في اوله همزة وصل نحو جاءني صالحوا ابنك الخ فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا ابلدك في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو واليا ملفوظا بهما فكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب ومررت بابي البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة التثنية مضافة ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ بسكون ما بعده ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ومررت بثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيها بالتحريك بخلاف الالف بالرفع فحركت بالكسرة المناسبة لبناء على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشي من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت للتسكون بعدها فيكون معربا لفظا وسوغ وتما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان على الحكاية في جواب الكر تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الا قول اي دعني مما تلفظت به وسوغ لك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساءه لم فعال ليس قريشيا فعال ليس بقريشيا وانما اطنبت الكلام اي كثرته في هذا المقام لانه من مذالق الاقدام المزالق جمع مزلقة وهي الموضع الذي لا يستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو

ان التقديري انما يستعمل حيث لم يكن استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك
الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي
انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق بيستعمل انها
اى الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب
فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فانه هو
الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل
وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل مهنا مع انه
ليس بموضوع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا
الجملة وان كان كل منها مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى
مجازيا شاملا للمحل وغيرها لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره
لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه
فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب
التقديري والمحلي انما هو على الاصطلاح المتأخرين وهو الحسن لما فيه من الا
متياز واما الاوائل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله في المفصل الاسم
المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا فليتأمل في هذا المقام و
ليحفظ فانه من نفايس النحو تقول شيء نفيس اى يتنافس ويرغب فيه حتى يعلق
اى تشبث من علق الشيء اذا تشبثه وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان اى على ثلثة اوجه الاول للجر
كاكلت السمكة اى الحوت الواحد حتى رأسها واعلم ان حتى الجارة تشارك
الى في معنى الانتهاء الا انه يغاير قهما من حيث ان مجرور حتى لا بد ان يكون
جزءا مما قبلها كما بينا بحيث يستوفي الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا

فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك اما
بملاحظة الضعف كقولك قدم الناس حتى المشاة او القوة كقولك مات الناس حتى آدم
او الانبياء او كونه حقيرا ما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى رأسها او شيئا ملاقيا بجزء
ما قبلها كما بينا مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور كقولك نمت البارحة حتى الصباح وهذا
تلخيص معنى قولهم في اي على تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور
قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه الجزء
الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك المجرور كقولك نمت البارحة حتى الصباح فان
الصباح شيء ينتهي عنده البارحة لا به لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء
النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض الموضوعي
في الفعل المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وذلك الغرض
انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر ما تم اختلف النحاة في ان ما بعدها
اى ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظرفية ان ما بعدها
يدخل فيما قبلها فاكل الرأس بضم الهمزة مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول
نام ينام في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب و
جار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو
نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا بل الوجه ان يقال ان كان المذ
كور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا
اشارة في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدراك في الفصول الثاني من
تلك المعاني الثلثة كونها للعطف كقولك جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمرا
ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل نحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف
بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار

اليه بقوله ولكن شرطها ح اى حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها فهي يخالف
ساير حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرطوا لانها موضوعة
للغاية والدلالة بالجر على احد طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء
او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه
غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة
انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكونان الا من جنس المغيا بضم الميم
وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاءني
القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رأيت الرجل حتى امرأته بالنصب ولا اكلت
الخبز حتى الرمان بالجر وان اردت حقيقة الحال في ذلك فعليك التدبر التام فيما تقرر لذلك
وهو ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق حكم بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا
الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من
المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتأويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم
لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقيا لجزئه كما جاز في الجارة لما تقدم
من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى ساير اجزائه نحو مات
الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف با
عتبار انه من جنس آخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك اي في التغاير اللازم
اي بل لا بد من القوة والضعف منه
للعطف بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه حسا كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في
المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العاطفة وجوازه في الجارة
والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه
ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت
واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان

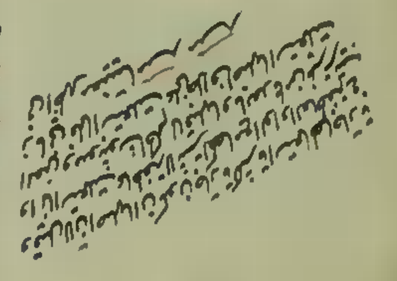

يكون

يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاءني
العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله
حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة
كما يجيء بمعنى انتهاء الغاية قد يجيء ايضا للسببية بمعنى كي وقيل قد يجيء ايضا بمعنى
مع وزعم الفارسي وابن مالك انها تجيء بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب
بها وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان
بعده فح يجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط ح اي حين ان
يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون بعدها مستقبلا با
لنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مرقبا
وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم
والدخول في الجنة مترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد
اذا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما
يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال
واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان يعني حتى
الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او بمجرد الغاية نحو
سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه
ومنها كذلك اي ما بعد حتى مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه
امر مستقبل مرقب وجوده عند اخبار المص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة
التلميظ والجملة الفعلية اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو هنا متعلق
بقوله المظ والمجرور ههنا وهو العلق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة

التلفظ الظاهر ان يقال وهو التلفظ عندما اى لاينتهى عندها لابد والحاصل ان
العلق وان لم يكن جزءا قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلفظ وروادفه عادة
وقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كى وهو الظ
ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على الظ فيكون الجملة
منصوبة المحل المجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التى كذلك
اى منصوبة المحل وهى الظ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة
المحل لانها مفعول اردت واما الفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة
للظ بالانسحاب بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اى الظ ويعلق منصوب
بان المقدرة بعد ثم اذكر انفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا
لما قبلها موجودا ههنا لانها اى حتى ههنا للدلالة على طرفى الشئ وهو اى ذلك
الشئ ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه اى طرفا ذلك الشئ ويجوز ان يعود الضمير
الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة تلفظه والعلق بطبعه
الاظهر ترك قوله ارادة لئلا يلايم قوله فيكون بين التلفظ والعلق مجانسة بان
يكون العلق جزءا من التلفظ بتاويل ان العلق بسبب كونه من لوازم التلفظ
عادة صار كالجزء من التلفظ والقوة مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى
من التلفظ فالمعنى اردت ان الفظ من كلام الامام المحقق شيئا فشيئا يوما فيوما
الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان فى حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان
يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبر ولا كلام مستقل و
منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعن نظرك فيما ذكرت من امنعت
اى الحنبت واسرعت يعنى مبالغة كودم كذا فى الدستور والمعنى احسن تأمل
فى هذا البحث فانه من غوامض النحو فى مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من

باب

باب سهل وبطبعه متعلق بيعلق والضمير المجرور المحل لاضافة الطبع اليه
عايد الى الولد الاعز وهو اى الطبع فى الاصطلاح ما يكون مبداء الحركة مطلقا
سواء كان لها شعور لحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور لحركة الافلاك
عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد عند الحكماء الصورة النوعية
او النفوس على ما حقق فى الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير
شعور كالصورة الجرمية التى تكون مبداء للحركة الهابطة من غير شعور هكذا
قال الامام فى شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة
فلا فرق بينهما قال فى مختار الصحاح الطبع السجية التى جبل عليها الانسان
وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقال بعض الافاضل
ان الطبع هو قوة مائلة للنفس لحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد
ههنا بالطبع الذات يعنى بطبعه بذاته ونفسه من لفظ لفظ مجرور بمن والهاء
ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل
الحلو بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور فى محل النصب
على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة فى قوله ما يتفجر اى يسيل وقوله
منه متعلق بيتفجر والضمير المجرور بمن عايد الى الموصول ولفظ ينابيع مرفوع
على انه فاعل يتفجر وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور
مضاف اليه لينابيع ومحل الوصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما
قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور
فى منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال انما يبين هيئة الفاعل والمفعول كما
مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه

الشعور والشعور والعلم والادراك والفهم والفطنة فى اللغة بمعنى واحد

الحكمة فى مختار الصحاح

لايدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول
اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني اذا كان ذو الحال معرفة
يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي
الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تاخر التبس بالصفة في حالة النصب
نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدم في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا وهذا
الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذا الحال
وهي من لفظه ويكون تقدير ما اي الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا
التقدير غير جايز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه و
هو مبتدا راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول
متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي الشيء الذي
يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول لانه اي ما في حيز ما في حكم الصلة و
الصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثاني له
فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني من الشيء
وجزء ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في
حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا من ضمر منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالي
بط لاستلزامه الخ فالمقدم مثل الوجه الثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمر والحال لا
تتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح
فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل فلا يقع حيث
لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا تتقدم عليه وانما
قال في الاصح لان البعض جوز تقدمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى
الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم

الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكر
في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء
اصلها ان تكون متاخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا كما يكون في حيز ما
على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمر منه فيلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نم
ما ذكرتم بل اللازم حينئذ اي على تقدير جعله من الموصول تقديم ما في حيز الموصول و
ما في حيز ما اي حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول
وتقديم ما في حيز الموصول جايز فنظرت الفاء لعطف هذه الجملة على جملة اركب
فالفاء عاطفة ويجوز ان تكون علامة الجزاء شرط محذوف فالفاء حينئذ فاء فصيحة
وذلك لافصاحها اي لاظهارها واثباتها عن محذوف او وصفها بوصف صاحبها
كالكتاب الحكيم والكلام المص تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد
مستحضرا او محيطا بعقوداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب
لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي
ان يتحذب في السعة اذ قد تقرر في موضعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله
واذا تصبك من الحوادث نكبة ٭ فاصبر فكل غيابة فتنجلي ٭ ولهذا عدوا
جواب اذا من الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي مضرة وغيابة الجب
قعره والمراد بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو مستشهد والفاء في فاصبر
جزائية وفي فكل تعليلية وكل مبتدا وقوله فتنجلي اي ستزول خبره ودخول الفاء
على خبر المبتدا واذا لم يوصف نما يستشف الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل
غيابة تصبك او يكون الفاء زايدة في مختصراته متعلق بنظرت ونظر في المختصرات
عبارة عن فكر وتأمل فيها لان النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا
استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب على اللف المرتب والضمير

في مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام والمضبوطة مجرور لانها
صفة المختصرات فان قلت المختصرات جمع والمضبوطة مفرد فكيف تكون صفة لها
والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا اى اذا
كانت الصفة فعلا للموصوف في قائمة به كالمجيء هذا وعد بلاوفاء اللهم الا ان يقال المراد
انه يجيء في اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويسمى هذا وصفا حقيقيا ولو لم تكن فعلا له و
قائمة به تسمى صفة سببية نحو جاءني زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب اسمال
ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل لموصوفه وقايم به فان الاسمال حمل سمل
بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره
يقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها والعتاقة والاختلاط
وصفان قايمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت
هذا على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف فلما كان الموصوف
مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا كذلك اى الوصف فعل الموصوف وقايم به
لان المضبوطة قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير
الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة
الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت وجئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول
فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه الى ضمير جمع
المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤا
ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا او ان جاز العيون والايام فعلن و
ههنا المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المص اختار
ان الافراد من هذين الجايزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله دون بمعنى
قدام وقد يجيء بمعنى اسفل ضد فوق وعلى اي حال يكون مع فاعله في محل النصب على

الحالية من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصراته المضبوطة متجاوزا
انا كتبه المبسوطة هذا واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه
الاول ان يتعلق بفعل او معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع
بعد النكرة المحضة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة فحال عنها وبعد غير المحضة
منها فمحتمل لهما والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا
بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام
يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية
مسلم وقوله والعامل فيه اى في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك
بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا
ونحوه وهو ظرف ووقع بعد المعرفة وهي مختصراته فهو حال وقد عرفت في حكم الثالث
ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اى في نصب دون على
الحالية نظرت وسولا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية سوا المحذوف
فان المنصوب على الظرفية سواء لفظ دون وحده او عامل محذوف والمنصوب
المحل على الحالية سوا الجملة الظرفية اعني دون مع فاعله المستكن المستقل اليه من
عامله بعد حذفه قلنا نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر
المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح به في
شرح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اى نظرت في
مختصراته المضبوطة غير كتبه المبسوطة تدبر كتبه جمع كتاب مجرور لاضافة
دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس
جزءا من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتب بالمبسوطة بسبب اضافته
الى الضمير ذكر ضمنا فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت وسوف يتعدى الى مفعولين

الاول منها قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات
واعلم ان التمييز في المفرد انما ينتصب بعد تمام مميز به بالتنوين لفظا نحو عندي راقود
خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مشاقيل ذهبا وفي المبني كما لا اراد
المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل
بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو وكيده رجلا وربه رجلا او بنوني
التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول المص تعاورا اي تداولا واستعمالا نصب
على التمييز من اكثر من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب
على التمييز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب
تمييزه فاكثر قد نصب تعاورا على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف
وكل غير منصرف وان وقع عنه التنوين لفظا لكن فيه ثابت تقديرا بناء على انه اسم
والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان
تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا ليس
بشيء كيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو
ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم
ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزه سببي لا يجوز الا اضافة نحو زيد
اكثر مالا او علامة السببي صلاحيته للفاعل بعد ان يصير افعل فعلا اذ يصح اكثر ماله
واما ان لم يصلح لذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر
ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديرا لسقوطه بالاضافة
كما زعمه الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة نحو ثمة عشر اذ اصله ثمة
وعشر ثمانية منونين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين و
تركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشر ثمانية وحذفت الواو الموذنة للانفصال

وبني الجزء ان فحذفت التنوين منهما للبناء لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله
على جعل الشارح من انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر واليه
ذهب شارح الصفوة حيث قال هو تمييز من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء
كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية و
العامل فيه تعاورا الاية جمع اية مجرورا بالاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجد قوله
المائة او هي بدل من اكثر على ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض
من الكل والتسع منصوب معطوف على المائة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة
اعني المائة والتسعة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني وهذا
الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان
وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله الاول وتعاورا
تمييز والمائة مفعوله الثاني من قوله وهذا الاعراب الى هنا تلخيص لما سبق وتبيين
لما لا يخفى فاستطلت فعل فاعل منونين والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ما وجد
من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والا قد
يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح ان مصدرية اكلفه فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وجوبا والضمير البارز المتصل منصوب على انه
مفعول اول لاكلفه وعايد الى الولد وسواي اكلف يتعدى الى مفعولين اللذين
ثانيهما غير الاول ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء مجرور المحل لاضافة جمع الهاء
الى الكتب الثلاثة والجملة الفعلية اعني اكلف مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها
مفعول استطلت واحمل اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وسواي احمل
يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى اكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني
قوله رفعها والهاء مجرور المحل لاضافة رفع اليه عايد الى الكتب الثلاثة كراهة مصدر

منصوب على انه مفعول له لاستطلت وسواى المفعول له ما يكون باعثا على مضمون
الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متأخرة عنه فى الوجود نحو جئتك اصلا كلك
او سببا باعثا عليه فى التصور ومقدما عليه فى الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا
ومضافة الى مفعولها وسواى مفعولها لفظ ما وسى آن لفظة ما موصولة فيها
جملة وحرفية وقد مر تظيره غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه
فذكر الفاعل متروك تقديره كراهتى ما فيها اى فى الكتب الثلاثة والضمير المستكن فى فيها عايد
الى ما تقديره كراهتى ما حصل واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلاثة الاول ان يكون
فعلا للفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا لحيتى بقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا
والثانى ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل فى الخارج اى فى الوجود
بان يكون وقوع الفعل فى بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فراركم او بالعكس نحو جئتك اصلا
لكك فاذا وجد هذه الشروط الثلاثة باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يصير
مشابها بالمفعول المطلق بدخوله فى ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور
ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى ح الى المفعول له
بغير الحرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط
يكون مجرورا باللام اى يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت هذه الشروط او بعضها
لا يكون داخلا فى الفعل المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزايرلا
يندرج اكرام المخاطب فى فعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج فى فعل ذاك وسوط
وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اى انما يكون مجرورا باللام فى نحو جئتك لاكرامك
الزاير لفقدان الشرط الاول فان المجئ فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفى نحو
جئتك للسمن لفقدان الشرط الثانى فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل فى الفعل المذكور

ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفى نحو خرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج فى الفعل السابق ايضا
لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وسوط ان قلت
هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا
باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز
لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال ضربت تاديبا
لتاديب بل للتاديب ولتاديبه قال ابن مالك جر المتوفى شروط النصب معروفا
باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس ويتوفى الاحران فى المضاف
وسبجئ لكمية هذا اى سبجئ هذا المذكور وهذا ايضا من موعيده الغير الموفاه وان
شاء الله تع من الاشياء جمع شئ كقول واقوال عند الكسائى وعند سيبويه
اصله شيياء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا
الهمزة الاولى الى السقصدر اى قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء فصارت
اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثانى غير منصرف
قال فى الجار بردى ان لهم فى لفظ اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق
فعند سيبويه بوزن لفعاء اصله شيياء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء
كراهة الف بين همزتين وهذا القلب شايع وذايع وعند الكسائى بوزن
افعال جمع شئ بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء
اصله اشيئاء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينها جمع شيئى بتشديد الياء
بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ من غير الشايع وعليه تقدير اكثر الكتب
المعتبرة فقول الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف لايخ عن شوب
وسى اى الاشياء مجرورة بمن والجار مع المجرور فى محل النصب على الحال من الموصول

وسوای الموصول فی معنی المفعول للکراهة وان کان فی اللفظ مضاف الیه لها
المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة علی انها صفة الاشیاء والکلام فیها کالکلام
فی المضبوطة من انه لما جاز الامران ای الافراد والجمع اختیر الافراد للاختصار وان
الواو للحال وان للشرط کانت فعل الشرط وسو من الافعال الناقصة واسمه مستتر
فیه عاید الی الاشیاء لا تخلو فعل مضارع منتف بلا جزما والشرط یرد علیه ان یقال
لانم انه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن حقیقة الشرط استغنت عن الجزاء
فهوای قول المص وان کانت لا تخلو مثل قولک اکرمک وان اهنتنی بعینه کیف و
لو فرض ان ان باق علی حقیقة الشرط لما صح ان یکون قوله لا یخ جزاء له فانه من تتمة
الشرط لکونه خبر کانت بل یطلب له جزاء بعد تمام شرط کما لا یخفی علی الذوق السلیم
وسو منصوب المحل لانه خبر کان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطیة منسلخة عنها
معنی الشرط فی موضع الحال من الاشیاء وانما سلخ لان الجملة الشرطیة لتصدرها بحرف
الشرط المقتضی لصدر الکلام لا یکاد یرتبط بشیء قبلها فلا یکون حالا فهم لا یوقعونها
بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن حقیقة الشرط نحو اکرمک وان اهنتنی واوجبوا
الواو فی مثله لئلا یلتبس بالشرط الحقیقی وذلک لانه لو ترک الواو وقیل اکرمک ان اهنتنی
لتوهم انه جملة شرطیة جزاءها مقدر بعدها وسو اکرمک لدلالة اکرمک المذکور علیه ولم
یعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنی الشرط غیر محتاجة الی الجزاء لا لفظا ولا
تقدیرا فلما جیء بالواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الی انهم قد یوقعونها حالا من غیر اخراج عن حقیقة الشرط لکن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن
ضمیر ما یراد عنه الحال نحو ما جاءنی زید وهو ان تسأله یعطیه فیکون الواقع موقع
الحال فی الحقیقة هو الجملة الاسمیة دون الشرطیة بل الشرطیة تکون جزءا من
تلک الجملة الاسمیة الحالیة فلهم فی ذلک طریقان احدهما الاخراج عن حقیقة الشرط

والثانی جعلها خبر المبتداء مع بقائها عن حقیقة الشرط وقول المص وان کانت لا تخلو
من قبیل الاول وسوای الاشیاء فی معنی المفعول فقوله وان کانت لا تخلو من قبیل الحال
عن المفعول لانها ای الاشیاء عبارة عن الموصول فی کراهة ما فیها وسوای الموصول
منصوب مفعول للکراهة قبل الاضافة تأمل وسیجی تحقیق هذه المسئلة فی شرح هذا
الکتاب المسمی بالقصور فی بحث الحال هذا الوجه مستبشع لا لطف له کما لا یخفی
علی الذوق السلیم من الافادة مجرور بمن متعلق بلا یخ فاستصفیت فعل فاعل و
الجملة معطوفة علی استطلت منها ای من الکتب الثلثة متعلق باستصفیت هذا
اسم من اسماء الاشارة مبنی علی الفتح بل هی علی السکون لشبهها الحرف من حیث الاحتیاج
الی المشار الیه کما ان الحروف محتاجة الی متعلقاتها لکن محله ههنا نصب لانه مفعول
استصفیت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف بیان لها وهو المشهور عند
الجمهور فیکون علی کلا التقدیرین تابعا للمبنی وتابع المبنی تابع محله دون لفظه مثلا لا
یقال مضی امس الدابر بکسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز یا زید الظریف
بضم الظریف حملا علی لفظ زید المبنی علی الضم قلنا لمشابهة حرکة المنادی حرکة الاعراب
فی العروض حیث ان حرکة الاعراب عارضة بسبب مجیء العامل کما ان حرکة البناء
فی المنادی المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء ولغیبتک علی استصفیت عن
حرف جر کل مجرور به واعلم ان تنوین العوض اما عوض عن المضاف الیه نحو یومئذ
وحینئذ اصلهما یوم اذ کان کذا وحین اذ کان کذا فحذف المضاف الیه لا ذو عوض عنه التنوین
واما عوض عن الحرف او عن الحرکة او عن الاعلال کما ذکروا فی تنوین جوار بانه عوض
عن الیاء عند سیبویه وعن حرکة عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوین
فیه ای فی کل عوض عن المضاف الیه ای من قبیل الشق الاول دون ما عداه ای عن
کل واحد منها منها ای من الکتب الثلثة ما مصدریة تکرر فعل ماض والضمیر فیه

معطوف قدم

اى فى تكرر عايد الى كل فى قوله عن كل منها وهو اى ما تكرر فى تقدير المصدر بما مفعول
نفيت اى نفيت عن كل تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفى
نفس المسئلة المتكررة وهو غير جايز لان المراد نفى التكرر دون نفى المتكرر ولو حكم
بجواز نفيها اى لجواز نفى نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعنى المصباح مشتملا لهذه
المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل
مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانه اى مسئلة هى قولنا الفاعل مرفوع
مذكورة فى الكتاب وبطلانه تبين هكذا اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة
قيل لكن فيه نظر لانا لا نم انه يلزم من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة التى هى مسئلة
النحو لان المتكررة هى الشئ الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل فى المتكرر
من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفى المجموع المركب من الموصوف والصفة نفى كل جزء
اعنى الموصوف الذى هو المسئلة النحوية مع الصفة التى هى تكرارها لان نفى المجموع
قد يكون بنفى قيد من قيود ولو قال بنفى جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون
كذلك اى ينبغى المجموع بنفى قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفى المتكرر ههنا بنفى تكرره
لا بنفى نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفس المسئلة او نقول فى رد ما قيل ولا يجوز ان يكون
موصولة يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرار ما
تكرر فح يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام استثقالا منصوب على انه
مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستثقلا انا للمعاد متعلق باستثقالا
وهو اى المعاد مصدر ميمى بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استثقالا
فجاز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا للمفاد متعلق باستقلالا واعلم ان الظ
ان المفاد مصدر ميمى كالمعاد والتقدير لاجل استقلالى او مستقلا انا لافادة التكرار
على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى ح الا

بارتكاب الحذف فى فاعل الاستقلال ومفعوله معا اى الاستقلالى فايدة التكرار
لمن يستفيد لان الاستقلال عد الشئ قليلا وذا لا يتصور فى المفاد لان المفاد هو
الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعوله ولا معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى
اثر صاحب الضوء فقال وهو اى المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه
للعهد الخارجى والمعهود هو الولد فالمراد من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس و
المراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال اللام بمعنى الذى لانه فى
الصفة وهو فيها اى اللام فى الصفة اى فى اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة
بمعنى اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على الموصول من المعارف
والتعريف ينافى الجنسية والاستغراق بط قوله قول من قال مبتداء وبط خبره وما
بينهما مقول لقال لانا نقول القول يكون للجنس على مذهب المازنى والاخفش
لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده للجنس فى الصفات مطلقا سواء
كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اى او لم يكن بمعنى الحدوث
بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطايفتين معهودتين
ويطلقان على كل فرد من هاتين الطايفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الان
او منكرا فيه ولهذا ترى يستعملها اى شخص كان من العارف بمعنى التصديق
والانكار والجاهل به وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير
ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم
موصول فلا نم ان الموصول ينافى الجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذى
ياتونك الا زيدا واضرب العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اى الذين
واللام فى العالمين موصولان كائنين فى هذين المثالين للجنس والاستغراق
والا لما صح الاستثناء الذى شرط دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت

عن الاستثناء وكيف ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد
قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق
والعهد الذهني جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو
جريانها في المعرف باللام بعينه فليتامل ولو لا مخافة التطويل والاطناب لالحقناك
هنا على فوايد لم نجم حولها الا واحد بعد واحد من اولى الالباب غير موصوفة في الاصل
بمعنى المغاير اى مغاير المدخر اى في حال كونه مغايرا للمدخر ويتوى فيه الاحوال كلها
لان فيه معنى النفي فجرى مجرى حرفه في عدم التصرف وتما ينبغي ان يعلم ان التي قد تمنعوا
تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة لصورة الاضافة المعنوية
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء اى في كلام
المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وسواى غير ههنا منصوب على الحالية
من ضمير استصفيت مدخرا بالدال المهملة المشددة مجرورا لاضافة الغير اليه وسواسم
فاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة
في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة
المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما
من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا والذال
دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالذال المعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرا الى عدم
اتحادهما في الذات فضل منصوب على انه مفعول مدخر النصيبة مجرورا لاضافة
فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال واعتمد على غير وهو في
معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال و
الاستقبال اى عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة
اسم فاعل حتى يشترط في عمله كونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم

كما اشرنا اليه نحو الضارب ابا اه امس يدا اى الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم
مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فشبه الماضي معنى لا لفظا وشبه
المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما و
مما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول
المطلق فانه يعمل في الفاعل عند عدم سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال و
سواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او
ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص
الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة
الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي
عنه والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في حال الاعتماد
على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات
المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما
باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في حاله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو
بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي
سيذكر فانه حينئذ لا يجوز ان تكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم
الفعل او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي
فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام لشانه ان
يكون من الاحكام والعوارض دون الذوات الا ترى حرف النفي نحو ما قايم
زيد او ما في معناه اى في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه متى كغير و
ليس مثال الاسم كما في قول الشاعر وان امرأ لم يعن الابصالح ● لغير
مهين نفسه بالمطامع ● فان مهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير

ومثال الفعل نحو ليس قايم الزيدان قوله وان امرأ في مختار الصحاح المرء والرجل يقول
هذا امرء صالح ومررت بامرء صالحة فاذا ادخلت الف الوصل في المذكر قلت
امرؤ فثلث لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال
فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن على وزن لم يرم
صفة امرأ وبغيره بالتاء الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهين
على وزن مجيب من اهان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني
الرجل الذي لم يهتم الا باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع التالي
من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت
شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على
انه مفعوله تقدما اي امقيم يعني اتقلبون عذري قوله شعري بكسر تي الشين والراء
بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير
ليت علمي عما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف
الاستفهام او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان
مستفادا من حرفه او من اسمه نحو اين جالس صاحبك وكيف مصبح ابناك وكم مالك
صديقاك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدأ صريحا نحو زيد قايم ابوه او منويا
كقوله وكم مالئ عينه من شئ غيره فان مالئ نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية
التي ليست بمبتدأ صريحا لكونه في التقدير نكرة غير مخصصة بل مبتدأ منويا فانه مخصص
معنى لا يرى ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصيص
المبتدأ النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وملفوظا او بالصفة تقديرا
نحو قولهم شحم في الاناء وشحم في الارض اي شحم واحد او شحم من اللبن وبالصفة معنى
ونية كما في كم الخبرية فان الوصف فيهما من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما يقدر

مع لفظ شحم لان كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء
الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم
الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني في مواضع اعتماد
اسم الفاعل فيها على ذي الحال الاعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس
منها الموصول نحو الضارب ابوه ما قال السيد الركن الدين العلوي بفتحتين في
كبيره اسم شرح للكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله غفل عنه المص مقوله
وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث
نصب طالعا جبلا على انه مفعوله لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا الموصوف
اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكرنا ومقدرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على
الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قايما الزيدين
وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة يعمل بالاعتماد كذلك يعمل به ما يجري مجراه كالمنسوب والاستعارة
مثل اهاشمي ابوك وهذا اسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا
عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط
اي اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش فما لا اشتراط
بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين
خبر مقدم على المبتدأ لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون
قايم مبتدأ وزيد مرفوعا على انه فاعله والثاني ان يكون خبرا وزيد مبتدأ واما قايم
الزيدان او الزيدون فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان
او عن الزيدون لكونه اي لكون قايم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك
والمطابقة للمبتدأ شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتدا وجايز عند الكوفيين يعني ان اقايم الزيدان
او الزيدون جايز عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتدا وما بعده فاعل سادّ
مسدّ الخبر وسدّ الطلاق بعينه من غير تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه
يعني ان الظرف المستقرّ انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده
على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتدا
مصدر الحان او غيره والظرف مقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل من عامله
خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه
فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان
ادل شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث
فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد
في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسمي الفاعل والمفعول في حرف جرّ
رعاية مجرور ما به متعلق بمدخر ومي مصدر مضاف الى مفعوله وهو عبارات
جمع عبارة ما من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة
الى المخاطب وذكر الفعل متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز المتصل
مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عايد الى الامام الفصيحة اي الخالصة من تنافر
الحروف نحو الهعخع ومن القرابة نحو تكأطأ واقعنسع ومن مخالفة القياس نحو
الحمد لله العلي الاجلل بفكّ الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار
قبل الذكر وتنافر الكلمات كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله طلب
بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كلّ في موضعه مجرورة صفة العبارات فان الفصاحة
كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة
فصيحة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة مع

ان

ان الموصوف جمع للاختصار كما مرّ في المضبوطة وغيرها ولم من الحروف الجوازم
للفعل المضارع ومعناها لم نحو لم يضرب وليستا بالجحد المطلق في عرف العربيين لانها
موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب وليستا
بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال وذلك لان لما نفي لقد ضرب وقد ضرب
اخبار عن المضي المتصل بالحال وكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا
من جملة مصداق ما يقال زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو
ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل
الغايب او المفعول الغايب او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب ومعنى
مكسورة والفتح ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجي
للمخاطب والغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاكثر
وقد يدخله ليفيد التاء المخاطب واللام الغيبة فيعم اللفظ لجموع الامرين مع التنصيص
على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت
المفهوم مما ذكرت ان يجي صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرح ابو
حنيفة رح بخلاف حيث قال في تصريفه غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف
من الامر والنهي قلت مع كلامه انه لا يجي من غير تاويل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه
او نهيه عنها والا فورود ه في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع
وفلنجب وغير ذلك ولهذا فسّر الشريف رح قول السكاكي فلنعينها بقوله اي اذا
كان السابق في الاخبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينها اشارة الى ان
صيغة الطلب ليس على حقيقته بل المراد الاخبار عن وجوب التعيين على من هو
بصدد المذكور تدبر فانه نفيس اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء علامة
للجزم لان اصله الطوى بالياء المدة لما بين في موضعه ان حرف العلة في آخر

الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة حرف الصحيح في آخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر
فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصفيت ذكر منصوب لانه مفعول لم الحو
شيء مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلها مجرور بها والهاء مجرور المحل
لاضافة المسائل اليه عايد الى الكتب الثلاثة والجار مع المجرور متعلق بلم الحو الا حرف من
حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء
كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات السين وغيرها مثل سواء
بالكسر او الفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل
قوله تع لما عليها حافظ ما موصولة ندر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر
فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شيء لان
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اي عامل النصب في الموصول مع
صلته الا العامل مبتداء والا خبره او العامل الفعل السابق وهو لم الحو بواسطة الا
على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما
ندر بعض من ذكر شيء او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم
يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيله حيث قال بدل
من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه ولم الحو دون الا بل هو لغو في العمل ح اي
لم الحو ذكر شيء الا الحوي بالياء ذكر ما ندر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
في الاعراب والجار اعني بحذف متعلق بمنصوب المقدر بين او وعلى اي او منصوب على
على البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب
النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى
وهو اي المضاف المحذوف ذكر وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه
لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور وان اتحدا في اصل الحروف فافهم واما مجرور

المحل

المحل على البدلية اما من شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم الحو
ذكر شيء الا الحوي ذكر ما ندر فح يكون الذكر الذي اورد في التفسير هو عين الذكر
المذكور اولا لان البدل بتكرير العامل ومن هذا يظهر فايدة قوله فيما سبق
وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من المسائل في من مسائلها و
العامل فيه من اي لم الحو ذكر شيء الا الحو ذكر شيء مما ندر او من المسائل التي ندرت
هي قيل في هذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب وشيء ومسائلها موجب
والجواب المنفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فمرجعه اليه فالسهو في مقالته
لابن اخت خالته ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في
تفصيله اولا باما واو وثانيا ايضا باما واو ثم لما بقي ههنا احتمال كون البدل من
الضمير المجرور في مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في
مسائلها لعدم مساعدة المعنى للزوم كون ما ندر كتابا له مسائل وليس كذلك
وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلاثة فيكون التقدير لم الحو ذكر شيء من
مسائل الكتب الثلاثة الا مسائل ما ندر فيرجع ماله الى ان يقال الا الكتب النادرة
وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا
بين المضاف وهو المسائل والمضاف اليه وهو ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه اي
تبعيده وازالته من البين وهو الهاء في مسائلها فاسد خبر لما قيل وانما كان
فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم
على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس
المبدل منه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمالها في غير بدل الغلط
فايدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل
منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شروح اللب واللباب

ولكونه ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في
انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط
الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع
اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب
واما قولهم انه في حكم التنحية فايذان منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه
ومفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قول الشارح لان المراد
بالتنحية التنحية في المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق او شاع عطف على ما ندر
فيما في حرف جر ما موصولة بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية
وهم ضمير متصل مجرور محلا لاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عايد اليهم وعامل
الظرف اي ناصبه محذوف وهو استقر وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد حذفه مستتر
فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول
مع صلته مجرور المحل بفي متعلق بشاع وانتشر معطوف على شاع او على ندر والاول
اولى لقربه ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء
الساكنين وهو الظاهر ان يقال وهما اي الساكنان الياء والدال فيه اي في المختصر
متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيئا الا حرف
استثناء ما موصولة كان فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة فعلية صفتها
اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بتشديد الياء بمعنى الجدير
واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة ثم اخر حريا
للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل
الا او لم ازد على اختلاف مر ذكره في لم الحو او على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد
دون الا بل هو لغو في العمل ح والجملة اعني لم ازد مع عملت فيه معطوفة على جملة

لم الحو

لم الحو فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء فنظرت عاطفة او في محل الجزم ان كانت
فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن
فيها اي في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر لا بد من ذكرها
لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان
والتجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان علي عشرة دراهم
قوله عشرة دراهم مرفوع مبتدا ولفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى
الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا ولو قال له علي عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني
واحد لا يليق ذكر وجه التخريج هنا ولا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم
في الاول خمسة فلانا لما اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية
صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا
منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة
ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي معا خارج
وكل شفع موجب معا داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان
يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقربة
فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة
وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقضت الاول من الاكثر بقي خمسة
واما ان اللازم في الثاني واحد فان القائل لما استثنى اثنين بقي ولما استثنى
ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لا بد ان يكون ذلك الاستثناء من العشرة لا من اثنين
لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فبقوله

ادخلنا

الا تسعة تنفى تسعة من العشرة فبقى واحد واعلم ان عبارة اللباب فى هذا الباب
هكذا ولو ذكرت المستثنى الثانى بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفى اثباتا ومن الا
ثبات نفيا نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فالازم خمسة ولو
ذكرت بعد الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فالازم واحد انتهى وقال شراحه
يعنى لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول له على عشرة
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فالازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد
الا واحدا صارت الازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقى اللازم اربعة ثم اذا قلت الا
اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقى اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار
اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقى اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار
اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقى اللازم واحدا واعلم ان استثناء المساوى
عن المساوى او انقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة وههنا كذلك انتهى
اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال له على عشرة الا اثنين الا ثلثة الى آخره بدون
التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما فى
اللباب مسئلة وما ذكره ههنا فى الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغى ان يترك فيها الا واحد
كما لا يخفى على المدرك المحض فلهذا اخترنا فى وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك
بالتدبر فانه مبحث يليق بالتدبر واعلم ان فى تخريج المسئلة الاولى تقريرا آخر قد لاح ببالى
وجال فى خيالى قبل العثور على ما ذكره الاعالى ثم وجدته سوا المرضى عند بعض المحققين
من شراح اللباب وهو الذى حققه بقوله واعلم ان فى هذا المثال يكون الثانى من المستثنى
مستثنى من الاول ويكون مستثنى الاول الذى يستثنى منه الثانى ان كان منفيا كان
الثانى مثبتا وان كان مثبتا كان الثانى منفيا وتقول وجه الضبط ههنا ان الاول

ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل شفع
كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا والثانى ان يسقط المستثنى من المستثنى
منه ثم يضاف ما بقى من هذا المستثنى منه الى المستثنى الثانى (اى الامر الثانى) حافظا مبلغه ثم يسقط
من هذا المجموع المستثنى الثانى وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا خرجت التسعة
من العشرة بقى منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا عادت تسعة
فاذا اخرجت من هذه التسعة الثابتة سبعة بقى اثنان واذا ضم اثنان الى الستة
عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقى ثلثة واذا ضم هذه الثلثة
الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقى اربعة واذا ضم
هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقى خمسة هذا و
ههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغى ان تهمل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا
لا يقع الا مقرونا ولذا لا يقع الا بعد النفى فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون
قبلها فعل بل وجود النفى كاف نحو ما زيد الا يفعل فيؤول بما زيد الا فاعل فيكون خبر
المبتدا وان وقع بعد ما فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفى كقولك ما بايعتهم
من رسول الا كانوا او فى معنى النفى فى القسم انشدك الا فعلت فان معناه ما اسالك
الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جاءنى احد الا زيد
خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قايم
وهى صفة فى الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهى صفة والاجود ان تكون حالا عند
من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد
خير منه ولا يجوز ان تكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف
المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافى انما يحذف من ليس الا
وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا يجوز

اضماره نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل
كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب فعند
الشافعي يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رحمه الله يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم
الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة
الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف عند الثانية عندنا وهو ههنا
منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله
الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء
آخر لدلالة الثاني اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد وترجمته على وزن دحرجته اي
سميته الواو للعطف ترجمته فعل فاعل ومفعول والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة
معطوفة اما على جملة استصفيت او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى و
ان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب مجرور
بالباء متعلق بترجمت المصباح لا يخفى ان ليس اسمه هذا المجموع المركب فلعل ذكر
الكتاب يكون مقحما تعظيما لشانه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى
الخاص كخاتم فضة ليستضيء اي ليستنير يعني انما ترجمته بالمصباح لاستضائته با
نواره على نمط خرجت عن الحرب جبنا تدبر واللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها
لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل المصدر
كما مر في قوله حتى يعلق ويستضيء فعل مضارع منصوب بها اي بان المصدرية و
فاعله الضمير المستكن فيه اي في ليستضيء وهو عايد الى الولد بانواره متعلق بيستضيء
والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله
اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص شبه
المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجمل والجملة اما الازالة اي ازالة الظلمة في

وترجمته من الرباعي المجرد لا من الخماسي لانه من الترجمة لا الترجم

المصباح

في المصباح فظ واما الازالة في المختصر فلانه مزيل لظلمة الجهل بالممارسة متعلق
بمزيل والاشتغال به عطف تفسيري وهي في الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت له
ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه المص
المختصر بالمصباح في ضميره استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية قوله
قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة لتخييلية واما منصوب على الحالية
فتدبر ويستفيء اي يغتنم معطوف على يستضيء والضمير المستتر عايد الى الولد
مغانم منصوب على انه مفعول ليستفيء وهو بمعنى الغناء جمع غنيمة واضافتها
الى آثاره آثاره اضافة العام الى الخاص اي مغانم من آثاره فيكون اضافته
بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المراد ههنا هي الآثار الحاصلة من المختصر
كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهي كون
المضاف محمولا موجودة ههنا والمراد بها اي بتلك الآثار الحاصلة من المختصر
مسائله الشريفة التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الا
الآثار اليه راجع الى المختصر وكسرته فعل فاعل ومفعول وهو اي المفعول
الضمير البارز المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى
كسرته طويته طيا وهو ضد النشر يعني طويته على كسر عبد القاهر لان الثياب
المغسولة اذا نشرت طويت على كسر القصار فكان المص شبه هذا المختصر
بالثوب المطوي وجعلته مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان على حرف
جر خمسة مجرورة بها متعلق بكسرته ابواب مجرورة لاضافة الخمسة اليها الباب
في الاصل باب البيت قيل انما سمي ههنا به لانه لا يدخل في مشموله الا بعد المجاوزة
عنه كما لا تدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع
على الابتداء الاول صفة الباب هو نقيض الآخر او دل على وزن افعل على

رأي مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوًا وادغمت بدليل اوّل منك وجمع على
اَوَايِل واوالى وقيل اصله وَوَّل على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة
لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولا يجمع على اَوَاوِل للاستثقال في الصحاح
اذا جعلت اوّل صفة لم تصرفه تقول لقيته عامًا اوّل واذا لم تجعله صفة
صرفته تقول لقيته عامًا اوّلا ومعناه في الاوّل من هذا العامّ وفي الثاني
قبل هذا العامّ وتأنيثه الاولى وجمعه اُوَل مثل الاخرى والاُخَر في الا
صطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص جمع شيء بشيء
الجارّ مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء النحويّة مجرورة صفة الاصطلاحات
وانما لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اي النحويّة اسندت الى ضمير
الجمع وهو الاصطلات فح يجوز الوجهان كما مرّ غير مرّة فان قيل انّ النحويّة
ليست بفعل اي فعل اصطلاحيّ ولا بمعناه ممّا يشتق من الفعل فاين الاسناد
قوله لانه متعلق لما يفهم من كلام السابق اعني الاستفهام الانكاريّ اي لا
اسناد فيه لانه لا وجود له اي للاسناد الّا فيهما اي في الفعل وفيما في معناه
ولهذا تسمعهم يقولون انّ الخبر لابدّ وان يكون فعلا او معنا فعل مأوّلين
مثل قولنا زيد اخوك وعمرو وغلامك بمثل مواخيك ومملوكك قلنا ان الياء
فيها اي في النحويّة ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير ح في الاصطلاحات
المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مخصوص كهاشم وبصرة فلا يصحّ الوصف به
واذا نسبت وقلت نحوي وهاشمي وبصري انخرط في سلك الصفات حتى
تقول يرفع الهندي الغلام على انه فاعله في قولك رجل هندي غلامه فلا
اشكال وهي اي الاصطلاحات بمعنى المصطلاحات ولهذا اي لكونها بمعنى
المصطلاحات جمعت الاصطلاحات اي جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع

اي

اي الاصطلاح وان كانت مصدر لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر
المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى
المقول والعطف من المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهي اي
الاصطلاحات التي بمعنى المصطلاحات عبارة عن الالفاظ المتعدّدة كالكلمة وانواعها
عن الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه اي انواع الكلام من الجمل الاربع
الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم انّ الاصل ان يكون الجملة اثنين
اسميّة وفعليّة لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يأتي الّا من اسمين او
فعل واسم فان بداءت باسم تسمّى اسميّة كزيد قايم وزيد ابوه قايم وانّ زيدًا
قايم وهل زيد قايم وما زيد قايم ونحو هيهات الامر وشتّان زيد وعمرو واقايم
الزيدان وما قايم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات
الامر وما بعده من الجمل الفعليّة دون الاسميّة وان بداءت بفعل تسمّى فعليّة
كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدًا
ضربته وادعوا عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللباب وابن مالك لكنّ
الزمخشريّ وصاحب اللباب الحقاها اعتبارين آخرين وجعلاهما قسمين آخرين
من الجملة وبيانه انّ الجملة الفعليّة ان تجرّد فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي
قسم من اقسامها يسمّونه بذلك الاسم الاصليّ اعني الجملة الفعليّة والّا فان تضمّن
الشرط يسمّونها شرطيّة سواء كانت مركّبة من فعليّتين نحو ان يكرمني اكرمك
او من شرطيّتين معنى نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرّك يده فمتى لم يحرّك يده
لم يكتب وان لزم الاضمار فتسمّى تلك الجملة ظرفيّة سواء كان في ملفوظا في الظرف
او مقدّرا فانّ الجارّ والمجرور يسمّى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد و
ما قدامك زيد هنا وقولنا في الشرطيّة معنى قيّد صاحب العباب وشرح اللباب قال

وقولی معنی اشارۃ الی ان الشرط لایجوز ان یکون جملۃ شرطیۃ لفظا لانہم لا
یوالون بین حرفی الشرط فاذا ارادوا ذکر اداخلوا کان واسندوہ الی ضمیر
الشان وجعلوا الشرطیۃ خبرہ فتکون الجملۃ فعلیۃ لفظا وشرطیۃ معنی اشہی
وقولہ التی تتوقف صحۃ الالفاظ علیہا ای علی تلک الالفاظ المتعددۃ المباحث
الآتیۃ فلہذا ای فلیتوقف المباحث الآتیۃ علیہا قدم المص ہذا الباب الکاین
فی الاصطلاحات علی سایر الابواب ہذا وارد فہ ای عقبہ بقولہ الباب
رفع ای مرفوع بالابتداء الثانی مرفوع تقدیرا علی انہ صفۃ الباب فی العوامل
الجار والمجرور متعلق بمحذوف لکونہ مرفوع المحل علی الخبریۃ للمبتداء اللفظیۃ
مجرورۃ علی انہا صفۃ العوامل القیاسیۃ مجرورۃ صفتہا ایضا ای کاللفظیۃ
بعد الصفۃ وانما قدم ہذا الباب الثالث لان العوامل المذکورۃ فی الباب الثانی
قیاسیۃ وفی الباب الثالث سماعیۃ والقیاسیۃ مطردۃ مثلا قولنا الافعال اللازمۃ
ترفع الاسم الواحد علی الفاعلیۃ والافعال المتعدیۃ ترفع اسما واحدا علی الفاعلیۃ
وتنصب اسما آخر علی المفعولیۃ فہذا قیاس مطرد ولو ترک قولہ فہذا الکان
اظہر فی جمیع الافعال فلک ان تجری انت ہذا الحکم فی کل فعل سواء سمع من العرب
اولا والسماعیۃ غیر مطردۃ مثلا قولنا ان الیاء واخواتہ تجر قولہ مثلا نصب علی
المصدریۃ ای امثل مثلا وتجر علی وزن تمدد صیغۃ مؤنث ولم ای لفظ لم تجزم
بضم المیم سماعی خبر لقولہ قولنا وقولہ منحصر فیما یسمع من العرب صفۃ کاشفۃ
للسماعی ولیس لک ان تتجاوزانت عما سمعتہ من العرب ولاشک ان المطرد
یستحق التقدیم علی غیر المطرد لان مالایطرد فی کلامہم جری مجری الشاذ النادر
عن القیاس الخارج عن الاصل کذا قال فی الضوء قولہ النادر ای الساقط وقولہ
الخارج صفۃ بعد صفۃ لشاذ والمطرد لیس کذلک فہو اولی بالتقدیم فلذلک

قدمہ علیہ ثم قال الباب الثالث فی العوامل اللفظیۃ السماعیۃ واعرابہ
کاعراب السابق لکن قدمہ علی الرابع لشرفہ لان اللفظیۃ السماعیۃ اقوی لانہا
تعرف بالحس البصری فہی بحث لان العوامل اللفظیۃ ہی الالفاظ التی ہی اصوات مخصوصۃ
وہی لیست بمحسوسۃ بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا
لکان اولی والمعنویۃ تعرف بالقلب فقط لانہ ای العامل المعنوی اما الابتداء
الرافع للمبتداء والخبر او وقوع المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع او
کون الصفۃ صفۃ لمرفوع او منصوب او مجرور العامل فی الصفۃ عند الاخفش علی
ماسیجئ فی آخر الکتاب فی الباب الرابع ولاشک ان کل واحد منہا معنی عقلی لایعرف
الا بالقلب ولاشک فی مزیۃ مایعرف بالشیآن علی مایعرف بالشیٔ الواحد المزیۃ
بمعنی الفضیلۃ فعیلۃ لافعیل لہا فی الاساس تمزیت علیہا تفضلت وجمعہا
المزایا ثم قدم المص الباب الرابع فی العوامل المعنویۃ علی الباب
الخامس فی فصول من العربیۃ لان المراد من علم النحو معرفۃ العامل والمعمول
فالبحث عن الرابع من العوامل وان کانت معنویۃ بخلاف الخامس فان البحث فیہ من
التوابع والتنکیر والتذکیر والتانیث وغیرہا فانہا من مہمات الفن ولیست بمقصود
من ہذا الفن وان کانت مقصودۃ فی ہذا الفن والفرق بین المقصود من ہذا
الفن وبین المقصود فی ہذا الفن ظاہر حیث یشتمل الثانی المقصود الاصلی وغیرہ
بخلاف الاول والمقصود من ہذا الفن مقدم علی المقصود فی ہذا الفن فلہذا قدم
الرابع علی الخامس وافراد الصفات فی الابواب فی قولہ من العوامل اللفظیۃ
حیث قال اللفظیۃ ولم یقل اللفظیات بالجمع وغیرہ مع ان موصوفہا جمع وہو
العوامل یعلم مما ذکرنا فی الکتب المضبوطۃ ای فی قولہ مختصراتہ المضبوطۃ ولعل
المضبوطۃ وقع تصحیفا من المبسوطۃ لکن لابد منہا ان نذکر وجہ الحصر ای حصر

المعظم سنة ثلاثة خمسين وتسعمائة على يد عبد الضعيف عبد الفتاح الواردار
عفى عن خطيآتهم ربه الباري

ابواب الكتاب في الجملة بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون
موقوفا عليه للمباحث الآتية او لا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو
ما لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخ من ان يكون البحث فيه من جهة العاملية
او لا فان كان الاول فلا يخ من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
فالاول اى ما يكون العامل فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني اى ما يكون
العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اى ما يكون العامل فيه معنويا
هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية
فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية
ان يكون هو الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا
آخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اى الحكم بالانحصار اما عقلي
اى مردد بين النفي والاثبات لجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما
استقرائي لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور
بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم ههنا قسما آخر وسماه حصرا جعليا وبيانه ان
ذلك الاستقرائي اما ان يتعلق بجعل جاعل اى يكون المقسوم مما جعله جاعل على
تعداد تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل
فان لم يتعلق به فهو قسم منه يستمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقرائي وان
تعلق به فيستمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود في
كل حصر جعلي لا عقلي لان بداهة العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يدفع ذلك
السؤال العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية يلزم ثبوت الخامس
بالاستقراء في اجزاء الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير
الخامس تم الكتاب • بعون الله الملك الوهاب • في اواسط شهر رمضان

هذا السؤال المذكور بان يقال هذا الحصر استقرائي فلا يفيد اليقين فيه فيدفع ذلك بان الاستقراء وان لم يفد اليقين فيه فيفيد اليقين في هذا الحصر لان الاستقراء وان لم يفد اليقين فيه فيفيد اليقين في هذا الحصر لان

عُرَامُ الصَّبِيِّ فِي حَالِ الصِّغَرِ دَلِيلٌ عَلَى رُشْدِهِ فِي حَالِ الكِبَرِ

اى الشدة والخلاف — متعلق بعرام — خبر — اى عقله — متعلق برشد — متعلق بدليل

واعلم ان الحال على اربعة اقسام احدها الحال المنتقلة وهو الاصل كقولك جاءني زيد راكبا ومعنى المنتقلة ان يكون بحيث يصح ان تجعل مكانها حالا اخرى الا يرى انك لو جعلت مكان راكبا ماشيا صلح والحال الثانية المؤكدة وهي الصفة التي لا يصلح تبديلها بخلافها كقوله تع وهو الحق مصدقا لما معهم لان التصديق لما معهم من التورية صفة لازمة للقرآن فلو لم يذكر مصدقا لفهم من قوله الحق والحال الثالثة المقدرة وهي التي لا تكون واقعة في الحال بل منتظرة كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فصائدا حال مقدرة لانه لم يكن متشاغلا بالصيد وقت مرورك بل متهيئا له والحال الرابعة الموطئة وهي الاسم الذي يقع بعده الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك مررت بزيد رجلا صالحا فرجل حال موطئة حاجي بابا

البتة وهي منصوبة على انه مفعول مطلق وفعله محذوف وهو بت بمعنى قطع فانه في الاصل بتة فادخلوا الالف واللام عليه وسقط التنوين فصار البتة فان قيل بقطع الهمزة مع ان همزتها همزة وصل قلنا ان قطع الهمزة فيه مخالف للقياس ولكنه مستعمل عند الفصحاء وقال بعضهم ان سيبويه حكم بان اللام فيه لازمة ولزم من ذلك قطع همزته كذا في شرح اللباب وقال بعضهم اشتقاقه من لبتت يلبتت فاذا قصدوا ان يعرفوا ووجدوا في اوله اللام فزادوا عليه الالف وحركوا الباء بحركة اللام ثم ادغموا التاء في التاء واسقطوا التنوين فكان البتة وهو بمعنى جدا كذا في شرح التسهيل حاجي بابا

كثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفات الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة مختصر

حاجي بابا

قاعدة

العلم اذا كان جمعا يجب تعريفه باللام تفسير قاضي

مثلا نصب على المصدر اى امثل مثلا ومثله يذكر اذا قصد التعميم حاشية قاضيجق

ديار

اى احد وهو مما يستعمل في العام فيعال من الدار او من الدور اصله ديوار ففعل به ما فعل باصل سيد لا فعال والا لكان لدوارا تفسير قاضي

اى بخلاف الحال المنتقلة

اصله سيود اجتمعت الواو والياء سبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت

يدا بيد فما بفم بابا بابا

اعلم ان كلمات جاءت منصوبة على الحال فمنها قولهم بعته يدا بيد اى نقدا لا نسيئة وكذلك قولهم قبلتني على خوف فما بفم ومنها قولهم هو ابن عمر لحا اى لصقا من لحجت عينه اذا التصقت وكذلك قولهم هو عربي محضا خالصا ومنها قولهم بينت حسابه بابا بابا اى مفصلا فان كل هذه في موضع الحال حاجي بابا

اعلم ان المنصرف مشتق من الصريف وهو صوت خفي كصريف القلم والباب وغيرهما فعلى هذا يكون الصرف في الحقيقة هو التنوين لانه صوت يلحق آخر الاسم وقال قوم هو مشتق من التصرف وهو التقلب في الجهات فعلى هذا يكون الصرف عبارة عن الجر والتنوين لان بهما يراد بهما تقلب الاسم وقال شارح اللب انه ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف خلص من شبهه وشبهه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع والاسماء المعربة على قسمين قسم اقبل على الفعل فمنع ما منع من الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف حاجي بابا

امس فان قيل ما علة بناء امس اجيب عنه بان علة بنائه
تضمنه معنى لام التعريف ولذلك تصفه بما فيه الالف واللام كقولك
لقيتك امس الاحدث ولولا انه معرفة باللام لما وصفت
بما فيه اللام اذ قد ثبت انه ليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف
فلم يبق من المعارف الا ما فيه اللام واذا لم يكن في لفظه
كانت مقدرة فيه ولهذا لا يحسن دخول الالف واللام
عليه فلا تقول الامس فان قيل لم بني على الحركة قيل
لئلا يلتقي الساكنان فان قيل لم بني على الكسر قيل
ان الكسر اصل في التقاء الساكنين واعلم ان امس
لا يبنى في كل موضع بل اذا اريد به امس الذي قبل يومك
بلا فاصل فاذا اريد غير ما ذكرنا اعربته وادخلت
عليه الالف واللام كقوله تع كان لم تغن بالامس و
كقوله تع فاذا الذي استنصره بالامس حاجي بابا
في بحث ويجيء الجزاء بالفاء

فبالحري ان يكون كذلك
قد يقرأ مخففا على انه مصدر يكون ما بعده مبتداء
والجار والمجرور خبرا مقدما اي كونه كذلك ملتبس
بالحري وقد يقرأ مشددا على انه صفة مشبهة
فيكون الباء زايدة في المبتداء وكذا حال فبالاولى
ان يكون الباء زايدة سيد كاشية متوسط

فقط لانه مبتداء لان الاولى
افعل تفضيل لا يكون
مصدرا كالحري

الآن وهو في محل النصب على الظرفية وفي علة بنائه اختلاف
قال ابو علي بني الآن لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة
فليست للتعريف اذ شرط اللام ان يدخل على النكرات
فتعرفها والآن لم يقع مجردا عنها وفيه نظر لجواز ان
يكون تعريفه علما لجنس زمان الحاضر لا لانه متضمن
للام التعريف مع ان تضمن اسم معنى الحرف للاختصار
ينافي زيادة ذلك الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش
والمازني والزجاج بني الآن بمشابهته اسم الاشارة
لان قولك الآن معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني
بمشابهته الحرف بلزومه في اصل الوضع على وتيرة
واحدة فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ويكون في الاستعمال
مع لام التعريف فلما لم يتصرف شابه الحرف حاجي بابا
والمراد منها الخادم مطلقا

بعل اسم صنم كان لاهل بك من الشام وهو البلد الذي يقال
الآن بعلبك وقيل البعل الرب بلغة اليمن تفسير قاضي

بعل هو علم لصنم وقيل كان من ذهب وكان طوله عشرين
ذراعا وله اربعة اوجه فتنوا به وعظموه حتى اخدموه
اربع مائة سادن وجعلوهم انبيائه وكان الشيطان
يدخل في جوف بعل ويتكلم بشريعة الضلالة والسدنة
يحفظونها ويعلمونها الناس وهم اهل بعلبك من بلاد
الشام سميت مدينتهم بعلبك كشاف

الكلام في اللغة يطلق على قسمي الدوال الاربع الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء
مجازا وعلى التكلم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب
افادا ولم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه
لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا مجاز في
النفساني وهو احد المذاهب قيل هو حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل و
حقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب قال به ابن الجبار كاتبه قاضيحق

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Ankara Zade Hüseyin Paşa
Yeni
Eski Kayıt No 410